"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

فخري كريم

يمكنكم تحميل تطبيق (المدى) على هواتفكم من خلال قراءة QR Code:

follow us on our Website or download Al Mada App on stores

Get it on Google play | Available on the App Store

www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net

8 صفحات مع الملحق (500) دينار

جريدة سياسية يومية | العدد (6084) السنة الثالثة والعشرون - الاثنين (9) شباط 2026 | رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (768) لسنة (2004)

برغم بعض الطوابير.. النفط تنفي أزمة البنزين

■ بغداد / المدى

في وقت شهدت فيه بعض المدن طوابير أمام محطات الوقود، أكدت وزارة النفط، أمس الأحد، أن مادة البنزين متوفرة في عموم البلاد وبأسعار مناسبة، نافية وجود أي أزمة في الإمدادات، ومشيرة إلى استقرار الإنتاج والمخزون وفق بيانات رسمية معتمدة لشهر شباط. وقال الناطق الرسمي باسم وزارة النفط، عبد الصاحب بزون الحسناوي، في تصريح صحفي، إن الأنباء المتداولة بشأن وجود أزمة في مادة البنزين «عارية عن الصحة»، مؤكداً أن الوزارة تتابع ملف المشتقات النفطية بشكل مستمر. وأوضح الحسناوي أن المخزون المتوفر من البنزين يبلغ 135 مليون لتر، فيما يصل معدل الإنتاج اليومي إلى 30 مليون لتر، مشيرا إلى أن هذه الكميات كافية لتلبية الحاجة المحلية، وأن المادة متوفرة في الأسواق وبأسعار مناسبة.

"الموالاة" تتحدى واشنطن.. و"إدارة الدولة" تجتمع بعد غياب

العراق على حافة الفوضى: من يوقف طموح المالكي؟

■ بغداد / تميم الحسن

جدد ائتلاف «دولة القانون»، الذي يتزعمه نوري المالكي، تمسكه بترشيح الأخير لرئاسة الحكومة، في وقت أعلن فيه مجلس النواب عقد جلسة جديدة لا تتضمن انتخاب رئيس الجمهورية.

وخلال وقت إعداد التقرير، كانت القوى الشيعية تعقد اجتماعات بعيدة عن الإعلام لمناقشة مخرجٍ لأزمة رئاسة الوزراء، تمهيدا لاجتماع مرتقب لتحالف «إدارة الدولة»، وهو لقاء لم يُعقد منذ أشهر.

وبحسب معلومات وردت لـ(المدى)، فإن خيارات قوى «الإطار التنسيقي» تبدو محدودة، وتتراوح بين تقديم مرشح «تسوية» بديل، أو الذهاب نحو خيار استمرار حكومة محمد السوداني كحل مؤقت للخروج من المأزق.

وفي اليومين الأخيرين، عاد اسم حميد الشطري، رئيس جهاز المخابرات، إلى التداول كبديل محتمل للمالكي، فيما تتسرب معلومات عن دعم السوداني لمدير مكتبه إحسانٍ العوادي، الذي كان قد طُرح سابقاً في جولات تفاوض قبل إعلان السوداني «تنازله المفاجئ» لصالح المالكي، وهو خيار أثار غضب الأخير، خصوصاً أن العوادي كان قد انشق سابقاً عن «حزب الدعوة».

■ التفاصيل ص3



"مغلق".. لافتات لم تشهدها بغداد من قبل!.. عدسة: محمود رؤوف

شركات بريطانية وصينية تعزز إنتاج النفط في كركوك وديالى

■ ترجمة حامد أحمد

ضمن خطط تطوير حقول النفط والغاز في العراق ومسعى للوصول إلى سقف إنتاج وطني بما يزيد على 6 ملايين برميل من النفط يوميًا بحلول عام 2029، تبحث شركة برتش بتروليوم BP البريطانية العملاقة عن شريك لزيادة إنتاج حقل كركوك، في وقت تسعى فيه شركة تشاينا أويل China Oil HBP من خلال عقد بقيمة 225 مليون دولار مع شركة نفط الوسط إلى تعزيز إنتاج حقل نفط خانة في ديالى.

ووفقًا لوكالة بلومبيرغ الأميركية، نقلًا عن مصادر مطلعة، فإن شركة برتش بتروليوم BP تبحث عن شريك للمساعدة في تحمّل التكاليف وزيادة الإنتاج في حقل كركوك النفطي، الذي يُعدّ أحد أقدم الحقول في الشرق الأوسط، في وقت قدّر مسؤولون عراقيون خطة إعادة تطوير الحقل بما يصل إلى 25 مليار دولار.

وأضاف التقرير أن البحث عن مستثمرين لا يزال جاريًا، وأن أي اتفاق محتمل قد يتأجل إلى العام المقبل.

ولا يُعد اتفاق إعادة تطوير كركوك مشروعًا صغيرًا. ففي العام الماضي، قال مسؤول نفطي عراقي رفيع لوكالة رويترز إن BP قد تستثمر ما بين 20 و25 مليار دولار على مدى أكثر من 25 عامًا ضمن اتفاقٍ لتقاسم الأرباح. وسيسمح هذا الترتيب للشركة باسترداد تكاليفها أولا قبل تقاسم أرباح زيادة الإنتاج، مع استهداف رفع الإنتاج إلى ما لا يقل عن 450 ألف برميل يوميًا خلال عامين إلى ثلاثة أعوام، مقارنة بنحو 300 ألف برميل يوميًا حاليًا. كما أشار المسؤول إلى أن هذا الاتفاق يمثل ثاني صفقة كبرى للعراق مع شركة نفط أجنبية خلال عامين، بعد مشروع شركة توتال إنرجيز بقيمة 27 مليار دولار في البصرة.

■ التفاصيل ص2

وزير التجارة: الأسعار مستقرة ولن نسمح بأي ارتفاع

■ بغداد / المدى

أكد وزير التجارة، أثير الغريري، عدم وجود أي زيادة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية، مشدداً على أن الحكومة ووزارة التجارة لن تسمحا بأي ارتفاع غير مبرر.

وأوضح الغريري، في تصريح صحفي، أن «زيارة مركز التسوق في منطقة البياع جاءت للتأكيد على التوجيهات الحكومية بتوفير جميع المواد الغذائية، وهي متوفرة حالياً بنسبة مدعومة تقل بأكثر من 20 بالمئة عن أسعار السوق»، مشيراً إلى أن «وزارة التجارة والمراكز الحكومية، بالتعاون مع القطاع الخاص، تمثل عامل التوازن في مواجهة أي محاولات استغلال أو رفع للأسعار عبر الشائعات من قبل ضعاف النفوس».

وأضاف أن «الإجراءات التي اتخذتها الحكومة شملت مختلف مفاصل الاقتصاد»، موضحاً أن «تطبيق نظام الأسكودا يعني ضبط الحدود، والحفاظ على العملة، ومنع التهريب، والحد من استنزاف النقد الأجنبي».

وأشار وزير التجارة إلى أن «التعرفة الجمركية مطبقة وفقاً للقانون، وبما يتناسب مع ما هو معمول به في دول العالم»، مؤكداً أن «متابعة الوزارة للأسعار أظهرت عدم وجود أي زيادة، والأسعار الحالية تقع ضمن هامش الربح الطبيعي بين البيع بالجملة والمفرد».

وختم الغريري بالقول إن «البضائع متوفرة، والاستيراد مستمر، والتعرفة الجمركية بسيطة بل رمزية، ولا توجد أي زيادة في الأسعار، ولن نسمح بحدوثها».

إضراب التجار على التعرفة الجمركية يضع الحكومة والبرلمان أمام ضغط الشارع

■ بغداد / المدى

استيقظت العاصمة بغداد، صباح أمس الأحد، على مشهد غير مألوف تمثل بإغلاق واسع لأسواقها التجارية الرئيسية، مع بدء أصحاب المحال والتجار تنفيذ إضراب عام احتجاجاً على قرار حكومي يقضي برفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة، في خطوة فجّرت موجة غضب واسعة وأعادت الجدل حول السياسة الاقتصادية وجدوى تطبيق التعرفة في ظل أوضاع معيشية هشة.

وشرع التجار وأصحاب المحال التجارية في بغداد، صباح أمس الأحد، بإضراب عام شمل إغلاق عدد كبير من الأسواق الحيوية، أبرزها الشورجة، وشارع الرشيد، والكرادة، والربيعي، والصناعة، وجميلة، حيث بدت هذه المناطق خالية من الحركة التجارية منذ ساعات الصباح الأولى، مع تعليق لافتات احتجاجية على أبواب المحال المغلقة.

وشهد سوق الشورجة، القلب التجاري الأبرز للعاصمة، تظاهرات سلمية داخل أزقته، رفع خلالها التجار مطالب تدعو الحكومة إلى إعادة النظر بقرار رفع الرسوم الجمركية، واصفين إياه بـ«المجحف»، لما سببه من ارتفاع حاد في أسعار السلع وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، فضلاً عن ركود الأسواق وتكبد خسائر كبيرة.

ووصف مراقبون إغلاق الشورجة بالمشهد غير المسبوق، مؤكدين أنه لم يحدث حتى في بعض فترات الحروب، مشيرين إلى أن التصعيد جاء بعد بدء الحكومة تطبيق التعرفة الجمركية مع مطلع العام الحالي، استناداً إلى قانون أقر عام 2010، لكنه أجّل لأكثر من عقد بسبب عدم أتمتة النظام الجمركي واعتماد آليات تقدير تخمينية أدت، بحسب الحكومة، إلى خسائر كبيرة في الإيرادات.

وترى الحكومة أن تطبيق نظام «الاسيكودا» وأتمتة الجمارك جعلا الالتزام بالقانون أمراً حتمياً لتعزيز الإيرادات غير النفطية والسيطرة على المنافذ الحدودية، إلا أن التجار يؤكدون أن هذه الإجراءات انعكست سلباً على السوق، عبر رفع الأسعار وتقليص هامش الأرباح.

وفي تطور ميداني، باشرت القوات الأمنية برفع لافتات الاحتجاج من المحال المغلقة في جانب الرصافة، بدعوى عدم وجود موافقات أصولية، في وقت تداول ناشطون مقاطع مصورة تظهر إزالة لافتات الإضراب في شارع الربيعي. كما تظاهر العشرات من التجار في شارع النضال أمام مبنى هيئة الجمارك، رافعين الأعلام العراقية ومرددين هتافات تندد بالتسعيرة الجديدة.

من جانبه، حذر الخبير الاقتصادي نبيل المرسومي من تداعيات نظام «الاسيكودا» وتطبيق التعرفة الجمركية، مشيراً إلى تراجع التعاملات التجارية مع العالم الخارجي إلى النصف، وانخفاض الإيرادات الجمركية خلال كانون الثاني/يناير بمقدار 71 مليار دينار مقارنة بالأشهر السابقة، داعياً إلى فتح حوار عاجل مع الغرف التجارية.

وعلى الصعيد السياسي والقضائي، أعلن عضو مجلس النواب محمد الخفاجي أن المحكمة الاتحادية حددت 11 شباط/فبراير موعداً للبت في الطعن المقدم ضد قرار رفع التعرفة الجمركية، فيما دعت النائب ابتسام الهلالي إلى إدراج القضية على جدول أعمال جلسة البرلمان، محذرة من تداعياتها على الواقع المعيشي، مع مطالبة بعقد جلسة خاصة لمناقشة القرار.

عراقجي يقدم روايته عن كواليس مفاوضات مسقط

■ بغداد / المدى

كشف وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي تفاصيل جديدة من كواليس المفاوضات التي جرت بين إيران والولايات المتحدة في العاصمة العُمانية مسقط، متحدثًا عن مصافحة جرت بين الوفدين، وطلب أمريكي قوبل بالرفض، في جولة وصفها بأنها «بداية إيجابية» لكنها تحتاج إلى وقت لبناء الثقة.

وأوضح عراقجي، في تصريحات صحافية، أن «الطرف الأمريكي طلب حضور قائد سنتكوم أثناء تبادل التحية مع الوفد الأمريكي المفاوض في سلطنة عُمان، برئاسة مبعوث الرئيس ترامب ستيف ويتكوف، لكننا رفضنا ذلك بشكل قاطع».

وكان عراقجي قد أشار، في تصريحات أدلى بها يوم أمس الاول، إلى أن مصافحة جرت بالفعل بين الوفدين المفاوضين خلال محادثات الجمعة في مسقط، رغم أن المفاوضات كانت غير مباشرة.

وأكد وزير الخارجية الإيراني أنه «لم يتم تحديد موعد لجولة جديدة من المحادثات مع الولايات المتحدة حتى الآن»، لافتًا إلى أن ذلك يأتي على الرغم من إعلان الرئيس الأمريكي، في تصريحات السبت، أن الجولة المقبلة قد تُعقد الأسبوع المقبل.

ووصف عراقجي جولة المفاوضات في مسقط بأنها «بداية إيجابية»، مشددًا في الوقت نفسه على أنها «تتطلب وقتًا وجهدًا لبناء الثقة اللازمة للتوصل إلى نتائج ملموسة».

وأضاف: «لا يوجد موعد محدد حاليًا لجولة ثانية من المفاوضات، لكننا وواشنطن نعتقد أنها يجب أن تُعقد قريبًا، ورغم أن المفاوضات كانت غير مباشرة، فإنها أتاحت فرصة للمصافحة مع الوفد الأمريكي».

السيناتور الديمقراطى بيرنى ساندرز: ترامب أخطر رئيس بتاريخ أمريكا

■ متابعة المدى

ندد السيناتور الديمقراطي بيرنى ساندرز بأسلوب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وقال إنه هو أخطر رئيس في تاريخ الولايات المتحدة، واتهمه بأنه يستخدم إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية كجيش داخلي، مؤكدا أن الشعب الأمريكي هو من سيرفض الاستبداد".

وقال السناور الديمقراطي عن ولاية فيرمونت في مقابلة حصرية مع صحيفة "إل باييس" الإسبانية، إن ترامب شخص سلطوي يحاول تقويض الديمقراطية والدستور عن طريق اغتصاب سلطات الكونجرس.

وأبدى السناتو المستقل ورمز اليسار العالمي أمله أن يستعيد الديمقراطيون السيطرة على مجلس النواب في انتخابات التجديد النصفي القادمة، وقال "أعتقد أن هذا احتمال واقعي لو جرت الانتخابات اليوم".

وعندما تطرق إلى العملية التي قام بها ترامب في فنزويلا، قال ساندرز إن "مافعله ترامب في فنزويلا يعد انتهاكا للقانون الدولي. لا يمكن لأمة قوية أن تقرر من يحكم دولة أخرى بشكل أحادي".

وأضاف السناتور "ما حدث في فنزويلا يشكل سابقة خطيرة"، وتساءل "كيف يمكن للولايات المتحدة أن تدين غزو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأوكرانيا بعد أن هاجمت فنزويلا؟".

وقال ساندرز إن ترامب يعتقد أن بإمكانه الإطاحة بالحكومات، واتخاذ إجراءات عسكرية منفردة، ولكن "إذا أردنا الحفاظ على هذا الكوكب نحتاج للعودة إلى الدبلوماسية وإلى الجلوس معا وحل الخلافات سلميا.

وأوضح ساندرز أن قوة الأموال الطائلة لم تعد أمرا ينبغي إبقاؤه طي الكتمان، مشيرا إلى أن ترامب أراد أن يُظهر للعالم أجمع أن طبقة المليارديرات هي التي تدير الحكومة، واتهم المليارديرات ولجان عملهم السياسي الكبرى في كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري، بالتحكم في العملية السياسية، وببيع وشراء السياسيين.

استقطاعات الرواتب تتسع في ديالى.. ما القصة؟

■ بغداد / المدى

أعلنت دائرتا الماء والزراعة في محافظة ديالى استقطاع مبالغ من رواتب موظفيهما لشهر كانون الثاني 2026، عزتا ذلك إلى نقص التمويل الوارد من وزارة المالية، في إجراء وُصف بالمؤقت، يأتي بعد أيام من خطوة مماثلة اتخذتها مديرية تربية المحافظة، وسط تزايد الاستياء في الأوساط الوظيفية والتقاعدية.

وأفادت مديرية ماء ديالى، في بيان، بأنها رفعت رواتب موظفيها لشهر كانون الثاني 2026 «حرصاً على تمشية إجراءات الصرف وبالنظر إلى الظروف المعيشية»، مشيرة في الوقت ذاته إلى استقطاع مبالغ من رواتب جميع الموظفين نتيجة وجود نقص في التمويل المرسل من وزارة المالية. وأكدت المديرية أنها ستتابع استحصال فرق التمويل بالتنسيق مع وزارة المالية ومحافظة ديالى، على أمل إعادة صرف المبالغ المستقطعة بعد ورود كتاب فرق التمويل لاحقاً.

وفي السياق نفسه، أعلنت مديرية زراعة ديالى، في بيان مماثل، استقطاع مبالغ من رواتب جميع موظفيها ضمن «الموقع الجغرافي»، بسبب نقص التمويل الوارد من وزارة المالية، مبينة أنها ستتخذ الإجراءات ذاتها لمتابعة فرق التمويل وصرف المبالغ المستقطعة لاحقاً. وكانت مديرية تربية محافظة ديالى قد كشفت، الخميس الماضي، أن وزارة المالية أرسلت رواتب موظفيها بنقص يصل إلى مليار دينار، ما اضطرها إلى تخفيض الرواتب بشكل مؤقت لحين معالجة الخلل.

"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

سعي العراق للوصول إلى سقف إنتاج 6 ملايين برميل بحلول عام 2029

شركات بريطانية وصينية تعزز إنتاج النفط في كركوك وديالى

□ ترجمة حامد أحمد



ضمن خطط تطوير حقول النفط والغاز في العراق ومسعى للوصول إلى سقف إنتاج وطني بما يزيد على ٦ ملايين برميل من النفط يوميًا بحلول عام ٢٠٢٩، تبحث شركة برتش بتروليوم BP البريطانية العملاقة عن شريك لزيادة إنتاج حقل كركوك، في وقت تسعى فيه شركة تشاينا أويل HBP China Oil من خلال عقد بقيمة ٢٢٥ مليون دولار مع شركة نفط الوسط إلى تعزيز إنتاج حقل نفط خانة في ديالى.

ووفقًا لوكالة بلومبيرغ الأميركية، نقلًا عن مصادر مطلعة، فإن شركة برتش بتروليوم BP تبحث عن شريك للمساعدة في تحمّل التكاليف وزيادة الإنتاج في حقل كركوك النفطي، الذي يُعدّ أحد أقدم الحقول في الشرق الأوسط، في وقت قدّر مسؤولون عراقيون خطة إعادة تطوير الحقل بما يصل إلى ٢٥ مليار دولار.

وأضاف التقرير أن البحث عن مستثمرين لا يزال جاريًا، وأن أي اتفاق محتمل قد يتأجل إلى العام المقبل.

ولا يُعد اتفاق إعادة تطوير كركوك مشروعًا صغيرًا. ففي العام الماضي، قال مسؤول نفطي عراقي رفيع لوكالة رويترز إن BP قد تستثمر ما بين ٢٠ و٢٥ مليار دولار على مدى أكثر من ٢٥ عامًا ضمن اتفاق لتقاسم الأرباح. وسيسمح هذا الترتيب للشركة باسترداد تكاليفها أولًا قبل تقاسم أرباح زيادة الإنتاج، مع استهداف رفع الإنتاج إلى ما لا يقل عن ٤٥٠ ألف برميل يوميًا خلال عامين إلى ثلاثة أعوام، مقارنة بنحو ٣٠٠ ألف برميل يوميًا حاليًا. كما أشار المسؤول إلى أن هذا الاتفاق يمثل ثاني صفقة كبرى للعراق مع شركة نفط أجنبية خلال عامين، بعد مشروع شركة توتال إنرجيز بقيمة ٢٧ مليار دولار في البصرة.

وفي مارس/آذار الماضي، منح العراق الموافقة النهائية لشركة BP للمضي قدمًا في إعادة تطوير كركوك، مع استهداف إنتاج أولي يعادل الاحتياطي البالغ ٣ مليارات برميل من النفط المكافئ، بحسب ما أعلنت الشركة آنذاك.

وأوضحت BP أن عائداتها ستعتمد على كميات الإنتاج الإضافية والأسعار والتكاليف، ما يسمح لها بتسجيل حصة من الإنتاج والاحتياطيات «تتناسب مع الرسوم التي تحصل عليها» مقابل زيادة الإنتاج.

وتُعدّ كركوك منطقة نفطية كلاسيكية ما تزال تدر عائدات كبيرة. وقد لعبت BP دورًا رئيسيًا في اكتشاف النفط هناك خلال عشرينيات القرن الماضي، وتُقدّر الشركة أن الحقل يحتوي على نحو ٩ مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج، وفقًا لتقرير حول بحثها عن شركاء.

وهدف بغداد واضح: زيادة القدرة الإنتاجية للنفط إلى أكثر من ٦ ملايين برميل يوميًا بحلول عام ٢٠٢٩، مقارنة بنحو ٤ ملايين برميل يوميًا حاليًا. وتُعد مشاريع مثل كركوك محورية لتحقيق هذه الخطة. ويحتل العراق المرتبة الثانية بين أكبر المنتجين داخل تحالف أوبك+، الذي يضم أعضاء منظمة أوبك إضافة إلى حلفاء مثل روسيا.

وبالنسبة لشركة BP، فإن التحالف مع شريك قد يحرر رأس المال المرتبط بمشروع كركوك ويخفض المخاطر على ميزانيتها العمومية. غير أن التحدي واضح: تقاسم السيطرة وتقليص الحصة من أي أرباح. لكن البحث عن شريك لم يُحسم بعد. فهذه المفاوضات غالبًا ما تتعثر، كما أن الجوانب المالية قد تتغير بسرعة — إذ تتقلب أسعار النفط وتتغير التكاليف وقد تُعدّل بغداد شروط الاتفاق — وكل ذلك يمكن أن يعيد ترتيب قائمة المنافسين.

ومن المقرر أن تعلن BP نتائج الربع الرابع والنتائج السنوية لعام ٢٠٢٥ يوم ١٠ فبراير/شباط الحالي، وفقًا لصفحة تقارير المستثمرين الخاصة بها. وسيترقب السوق عن كثب أي تحديثات بشأن خطط تمويل مشروع كركوك وما إذا كانت الشركة قد وجدت شركاء.

من جانب آخر، وقّعت شركة تشاينا أويل HBP للعلوم والتكنولوجيا، وهي مزوّد لحلول متكاملة لتطوير واستغلال موارد النفط والغاز، عقدًا بقيمة ٢٢٥ مليون دولار لاستئناف خدمات الإنتاج في حقل نفط خانة في ديالى.

وأعلنت الشركة، ومقرها بكين، أمس، أنها ستوفر خدمات الهندسة والتوريد والإنشاء والتشغيل والصيانة لاستئناف الإنتاج في حقل نفط خانة، مشيرة إلى اتفاق أبرمته مع شركة NK بتروليوم المشغّلة للمشروع.

وأوضحت تشاينا أويل HBP أن الخدمات تشمل فحص وتقييم وإصلاح المنشآت الحالية في الحقل، وتحديث منشأة المعالجة المركزية والمنشآت السطحية في الحقل، إضافة إلى بناء وحدة جديدة لمعالجة الغاز ومحطة طاقة مساندة.

وأضافت الشركة أنه من المتوقع إكمال الاستلام المؤقت للمشروع خلال ١٨ شهرًا، يعقبه فترة تشغيل وصيانة لمدة ثلاث سنوات بعد استئناف الإنتاج في الحقل.

وأشارت الشركة، في بيان لها، إلى أن قيمة العقد تعادل ٦١٪ من إيراداتها التشغيلية المدققة لعام ٢٠٢٤، لذلك من المرجح أن ينعكس توقيع العقد إيجابيًا على أدائها التشغيلي، فضلًا عن تعزيز موقعها في سوق الشرق الأوسط وزيادة حصتها السوقية وقدرتها التنافسية.

ويُعد حقل نفط خانة من أقدم الحقول النفطية المكتشفة في العراق، إذ بلغ إنتاجه اليومي في ذروته نحو ٢٥ ألف برميل. إلا أنه، بسبب الأضرار الناجمة عن الحروب، وعدم الاستقرار الأمني، ونقص الاستثمارات لفترات طويلة، ظل الحقل يعمل بمستويات إنتاج منخفضة منذ عام ٢٠٠٣، قبل أن يتم إيقاف عملياته بالكامل بعد عام ٢٠٢٣. ويهدف مشروع إعادة التأهيل إلى رفع الإنتاج اليومي للحقل إلى ١٥ ألف برميل يوميًا.

عن Techstock وYicai Global

خطر «داعش» لم ينتهِ.. محاولات لاختراق الامن بالتزامن مع نقل معتقَليه!

□ بغداد / خاص

بينما تواصل القوات الأمنية العراقية التصدي لهجمات متفرقة في محافظة الأنبار، يؤكد خبراء أمنيون أن تنظيم «داعش» ما يزال قادراً على تهديد الاستقرار الأمني، مستفيداً من الطبيعة الجغرافية الصعبة للمناطق الصحراوية وقرب الحدود مع سوريا، إضافة إلى تعقيدات المشهد الأمني في شمالها الشرقي.

وشهد قضاء القائم، غربي الأنبار، حادثة تفجير حزامين ناسفين نفذهما انتحاريان أثناء مداهمة نفذتها قوة أمنية مشتركة، ما أسفر عن إصابة عنصرين من القوات بجروح متفاوتة. وأعقب الحادث فرض طوق أمني وفتح تحقيق، في مؤشر على استمرار نشاط التنظيم في بعض مناطق المحافظة. وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع ملف نقل عناصر تنظيم «داعش» من السجون السورية إلى العراق، وهي خطوة رسمية أثارت اهتماماً واسعاً لدى الرأي العام والوسطين الأمني والسياسي. وخلال الأسابيع الماضية، نقلت السلطات العراقية دفعات من معتقلي التنظيم من سوريا، بالتنسيق مع القوات الدولية والقوات الكردية، بهدف منع فرارهم في ظل تدهور الأوضاع الأمنية داخل تلك السجون.

وأوضح مستشار رئيس الوزراء العراقي أن نحو ١٣٠٠ عنصر من التنظيم دخلوا العراق خلال أسبوعين، بينهم قياديون. وتعمل السلطات على إخضاع هؤلاء لإجراءات قضائية، تشمل التحقيق مع المتورطين في أعمال إرهابية داخل البلاد، فيما يُحال آخرون إلى مراكز تأهيل بعد تصنيفهم وفق درجة الخطورة.

ويرى الخبير الأمني طه جمال، في حديث لـ«المدى»، أن نقل معتقلي التنظيم إلى العراق يمثل خطوة ضرورية لمنع تهريبهم أو انتقالهم إلى مناطق أقل أمناً في سوريا، لكنه حذّر في الوقت ذاته من أن هذه الخطوة قد تتحول إلى «عنصر تهديد» إذا لم تُراعَ الضوابط الأمنية الصارمة في إدارة السجون والإجراءات القضائية.

وأضاف أن التنظيم، ورغم تراجع سيطرته الميدانية، لا يزال يمتلك خلايا صغيرة قادرة على تنفيذ هجمات محلية محدودة، مستغلاً أي ثغرات في الرقابة لإثبات الوجود، ما يؤكد أن خطر «داعش» لم ينتهِ بالكامل.

وتشير المعطيات الأمنية في شمال شرقي سوريا إلى هشاشة مستمرة، خصوصاً بعد تسجيل خروقات متكررة في السجون التي تضم عناصر التنظيم، الأمر الذي دفع بغداد إلى اتخاذ قرار نقلهم، واصفة الخطوة بأنها «دفاعية لحماية الأمن القومي».

وفي موازاة ذلك، عزز العراق إجراءات تأمين حدوده مع سوريا، عبر إقامة حواجز وجدران تحصين في مناطق واسعة لمنع محاولات التسلل، فيما تؤكد السلطات أن الحدود تخضع لمراقبة دائمة بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي.

ويركز العراق حالياً على إدارة مرحلة ما بعد نقل المعتقلين، من خلال تصنيفهم قضائياً وتأهيل من لم تثبت إدانتهم، بالتوازي مع منع أي محاولة لإعادة تنظيم أو تنشيط خلايا «داعش» في الداخل، وسط مخاوف من أن أي فراغ أمني أو تراجع في اليقظة قد يمنح التنظيم فرصة للعودة، ولو بصورة محدودة.

ورغم إعلان هزيمة التنظيم عسكرياً أواخر عام ٢٠١٧، إلا أنه لم يختفِ بالكامل، بل تحوّل إلى العمل بأسلوب الخَلايا النائمة والعمليات المحدودة، خاصة في ديالى وصلاح الدين وكركوك وغرب نينوى والأنبار. وخلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، كثّفت القوات العراقية عملياتها الاستباقية في مناطق الحضر والجزيرة والبادية الممتدة بين نينوى والأنبار، وأسفرت عن تفكيك عشرات الخلايا وضبط مخابئ أسلحة ومواد متفجرة، مع تسجيل انخفاض ملحوظ في وتيرة الهجمات مقارنة بسنوات ٢٠١٤ – ٢٠١٧، دون اختفاء التهديد نهائياً.

ويبرز ملف معتقلي «داعش» في شمال شرقي سوريا كأحد أخطر التحديات، إذ تشير تقديرات أمنية وتقارير إعلامية إلى وجود ما بين ٩ و١٢ ألف مقاتل أجنبي وعراقي محتجزين سابقاً في سجون تديرها قوات سوريا الديمقراطية، إضافة إلى عشرات الآلاف من عائلات التنظيم في مخيمات، أبرزها مخيم الهول.

في المقابل، حذرت تقارير أمنية من إعادة تنظيم عناصر «داعش» في البادية السورية، مع تقديرات بارتفاع عدد المقاتلين النشطين هناك من نحو ألفي عنصر إلى عدة آلاف خلال عام واحد، مستفيدين من هشاشة بعض المناطق الحدودية وشبكات التهريب الممتدة بين سوريا والعراق.

ويجمع خبراء الأمن على أن الخطر الحالي لا يرقى إلى مستوى تهديد عام ٢٠١٤، إذ لا يمتلك التنظيم القدرة على احتلال مدن، لكنه ما يزال قادراً على تنفيذ ضربات متفرقة أو استغلال أي فراغ أمني أو سياسي لإعادة تنشيط خلاياه.



مواجهات «دامية» مع العصابات.. اشتباكات مسلحة تحصد أرواح ضباط وتكشف تصاعد التهديد الأمني

□ المدى / خاص

تشهد المواجهة بين القوات الأمنية العراقية وعصابات الجريمة المنظمة، ولا سيما شبكات تجارة المخدرات، تصعيداً لافتاً في مستوى الخطورة، مع تحوّل عدد من أوامر القبض القضائية إلى اشتباكات مسلحة داخل المدن، أسفرت في أكثر من مناسبة عن خسائر بشرية في صفوف الأجهزة الأمنية. هذا التصاعد أعاد إلى الواجهة تساؤلات جدية بشأن طبيعة هذه العصابات، وحجم تسليحها، ومستوى الجاهزية والخطط المعتمدة لمواجهتها في بيئات مدنية مكتظة بالسكان.

وفي أحدث هذه الحوادث، أعلنت وزارة الداخلية استشهاد ضابط ومفوض من شرطة محافظة كربلاء أثناء تنفيذ واجب أمني نوعي لمداهمة أحد المطلوبين للقضاء. وأفادت الوزارة في بيان رسمي أن المتهم، وبمساندة شقيقه، فتح النار على القوة الأمنية خلال تنفيذ أمر القبض وفق السياقات القانونية المعتمدة، ما أدى إلى استشهاد الرائد سلام أحمد محمد والمفوض علي جواد عبوش أثناء تأديتهما واجبهما. وفي توضيح لاحق، كشف المتحدث باسم وزارة الداخلية العقيد عباس البهادلي تفاصيل إضافية عن الحادثة، مبيناً أن العملية جاءت لتنفيذ أمر قبض بحق شخص مطلوب وفق المادتين ٤٤٠ و٤٤٦ من قانون العقوبات بتهم تتعلق بالتسليب والسرقة. وأشار البهادلي، خلال حديثه لـ"المدى"، إلى أن التزام القوات الأمنية بقواعد الاشتباك وعدم تعريض العوائل للترويع استغله المتهم وشقيقه، حيث بادرا بإطلاق النار بشكل مفاجئ، ما أسفر عن استشهاد ضابط برتبة رائد ومفوض، إضافة إلى سقوط ضحيتين مدنيتين.

وأضاف أن القوات الأمنية تمكنت، خلال أقل من نصف ساعة، من تعقب المتهمين واعتقالهما، وهما يخضعان حالياً للإجراءات القانونية الأصولية.

ولم تكن هذه الحادثة معزولة، إذ شهدت محافظة كركوك، قبل أيام، واقعة مشابهة، تمثلت باستشهاد أحد منتسبي قوات "سوات" وإصابة آخر خلال مداهمة وكر لتجارٍ مخدرات في منطقة دارمان شمال المحافظة. ووفقاً لمصدر أمني، اندلعت مصادمات مسلحة مع العصابة المستهدفة انتهت باعتقال أحد كبار تجار المخدرات، وقتل اثنين من أفراد العصابة، واعتقال ثالث.

وتعكس هذه الحوادث نمطاً متكرراً في عمليات مكافحة المخدرات، حيث لم تعد العصابات تكتفي بأساليب الهروب أو التمويه، بل باتت تعتمد المواجهة المسلحة المباشرة خياراً رئيسياً، ما يرفع كلفة تنفيذ أوامر القبض، ويضع القوات الأمنية أمام تحديات ميدانية معقّدة، خصوصاً داخل الأحياء السكنية. وفي هذا السياق، حذّر الباحث في الشأن الأمني مخلد حازم من خطورة المواجهات المباشرة مع تجار المخدرات، مؤكداً أن التعامل مع هذه العصابات يجب أن يتم بحذر عالٍ وخطط دقيقة، نظراً لكونهم غالباً مسلحين ولا يُسلمون أنفسهم بسهولة، بل يلجؤون إلى إطلاق النار للهروب من قبضة الأجهزة الأمنية. وأوضح حازم لـ"المدى" أن تجار المخدرات في مختلف دول العالم لا يترددون في مواجهة قوات إنفاذ القانون، ما يجعل عمليات مداهمتهم عالية المخاطر، مشدداً على أن أي عملية أمنية من هذا النوع يجب أن تستند إلى معلومات استخباراتية دقيقة وموثوقة، ويفضّل أن تكون قادمة من دوائر قريبة من تحركات هؤلاء التجار، لتفادي المفاجآت القاتلة وتقليل الخسائر في صفوف القوات الأمنية.

وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية العراقية بحاجة ماسة إلى رفع مستوى الوعي الأمني والتدريب، ولا سيما في مجال المواجهات مع عصابات المخدرات، لافتاً إلى وجود نقص في الدورات المتخصصة التي تركز على أساليب المحاصرة والاستدراج وتنفيذ المداهمات في التوقيت والظروف التي تقلل من قدرة المطلوبين على المواجهة المسلحة.

وبيّن حازم أن سقوط عدد من الضباط والمنتسبين في بعض العمليات يعود إلى امتلاك تجار المخدرات شبكات معلومات ومصادر إنذار مبكر، تنقل لهم أي تحركات أمنية غير طبيعية بالقرب من أماكن تواجدهم، ما يمنحهم فرصة للهروب عبر ممرات ومسارات بديلة. ودعا الباحث الأمني إلى اعتماد أسلوب الأطواق الأمنية المحكمة أثناء تنفيذ المداهمات، والسيطرة الكاملة على المناطق المستهدفة لمنع هروب المطلوبين، مع التأكيد على ضرورة اتخاذ الاحتياطات الأمنية الكاملة من قبل العناصر المنفذة للواجب، بما يقلل من التعرض المباشر لإطلاق النار ويحفظ أرواح القوات الأمنية، في معركة تبدو مرشحة لمزيد من التعقيد مع تصاعد نشاط عصابات المخدرات داخل البلاد.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
علي حسين

مدير التحرير
ياسر السالم

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

بغداد. شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ - بناء ١٤١
هاتف: ٩٦٤٧٧٠٢٧٩٩٩٩٩+
٩٦٤٧٨٠٨٠٨٠٨٠٠+

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
هاتف: ٩٦٤٧٧٠٦٤٤٤٤٩٠+

بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
٩٦١٧٠٦١٥٠١٧+

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
Daily General Political Newspaper
Issued by: Al–Mada group for Media, culture & Art

"الموالاة" تتحدى واشنطن.. و"إدارة الدولة" تجتمع بعد غياب

العراق على حافة الفوضى: من يوقف طموح المالكي؟

بغداد / تميم الحسن



جدد ائتلاف «دولة القانون»، الذي يتزعمه نوري المالكي، تمسكه بترشيح الأخير لرئاسة الحكومة، في وقت أعلن فيه مجلس النواب عقد جلسة جديدة لا تتضمن انتخاب رئيس الجمهورية.

وخلال وقت إعداد التقرير، كانت القوى الشيعية تعقد اجتماعات بعيدة عن الإعلام لمناقشة مخرج لأزمة رئاسة الوزراء، تمهيداً لاجتماع مرتقب لتحالف «إدارة الدولة»، وهو لقاء لم يُعقد منذ أشهر.

وبحسب معلومات وردت لـ(المدى)، فإن خيارات قوى «الإطار التنسيقي» تبدو محدودة، وتتراوح بين تقديم مرشح «تسوية» بديل، أو الذهاب نحو خيار استمرار حكومة محمد السوداني كحل مؤقت للخروج من المأزق.

وفي اليومين الأخيرين، عاد اسم حميد الشطري، رئيس جهاز المخابرات، إلى التداول كبديل محتمل للمالكي، فيما تتسرب معلومات عن دعم السوداني لمدير مكتبه إحسان العوادي، الذي كان قد طُرح سابقاً في جولات تفاوض قبل إعلان السوداني «تنازله المفاجئ» لصالح المالكي، وهو خيار أثار غضب الأخير، خصوصاً أن العوادي كان قد انشق سابقاً عن «حزب الدعوة».

اجتماعات خلف الكواليس

ومساء السبت، نفى حزب الدعوة، الذي يتزعمه المالكي، أي نية لانسحاب الأخير من السباق، مؤكداً في بيان مقتضب نقلاً عن «ائتلاف دولة القانون» أن «المالكي لا ينوي الانسحاب، والإطار متمسك بمرشحه، وكل ما يُشاع عار عن الصحة».

ودخل التحالف الشيعي في مأزق واضح بفعل إصرار المالكي على الترشح رغم اعتراضات أميركية، ما دفع أطراف «الإطار» إلى تكثيف الاجتماعات الفردية بين أجنحته، على أن يُعقد اجتماع مساء الأحد لتحالف «إدارة الدولة»، الذي يضم معظم القوى السياسية باستثناء الصدريين، وهو اجتماع لم يُعقد منذ ثمانية أشهر.

وأعلن مجلس النواب، أمس، جدول أعمال جلسة الاثنين، التي خلت من فقرة انتخاب رئيس الجمهورية، بعد فشل البرلمان مرتين خلال الأسبوعين الماضيين في عقد جلسة انتخاب الرئيس.

طرح استمرار السوداني

وقبيل الاجتماع المفترض للقوى السياسية، أكدت مصادر لـ(المدى) أن جزءاً من «الإطار التنسيقي» طرح بشكل جدي فكرة استمرار حكومة السوداني، مع مقترح توسيع صلاحياتها عبر البرلمان.

وأكد المصدر أن اثنين من ما يُسمّى بـ«حجاج الإطار» اقترحوا توسيع صلاحيات حكومة السوداني عبر البرلمان، وسط غموض كامل حول كيفية تطبيق هذا المقترح دستورياً.

وجاء الطرح خلال الاجتماع الأخير للتحالف الشيعي، الذي عُقد بغياب قيس الخزعلي، زعيم "العصائب"، أحد أبرز الرافضين لعودة المالكي، إلى جانب عمار الحكيم، زعيم "تيار الحكمة".

وكان «الإطار التنسيقي» قد أعلن في اجتماعه الأخير بمنزل الحكيم ترك حرية التصويت لنوابه في انتخاب رئيس الجمهورية، بعد تعثر مساعي تحييد الموقف الكردي عن أزمة رئاسة الحكومة. وذكر بيان للتحالف الأسبوع الماضي أنه دعا نوابه إلى أن يكونوا «أحرارا» في اختياراتهم في حال عدم التوصل إلى مرشح واحد.

ويُفسَّر هذا الموقف، وفق سياسي مطلع، بوصفه ورقة ضغط أو مؤشراً على وجود حالة يأس داخل التحالف من الحصول على دعم كردي لترشيح المالكي، خصوصاً بعد زيارة وفد من مجموعة «الموالاة» إلى أربيل والسليمانية الأسبوع الماضي من دون تحقيق نتائج واضحة.

"رجل إيران"

من جهته، يرى رئيس المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، غازي فيصل، أن إصرار نوري المالكي على البقاء مرشحاً لرئاسة الحكومة مرتبط، برأيه، بدوافع عقائدية وسياسية، ويعتبر أن هذا التوجه قد يضع العراق في مأزق علاقاته مع الولايات المتحدة.

ويقول فيصل لـ(المدى) إن المالكي في تمسكه بالترشح يتصرف ضمن إطار موقف عقائدي، فهو ينتمي إلى ما يُسمّى «الدولة الدينية» أو ولاية الفقيه «الثيوقراطية»، ولا يؤمن بالدولة المدنية الديمقراطية أو دولة المؤسسات. ويؤكد فيصل أن المالكي يؤمن بنظرية «ولاية الفقيه الدينية»، ورغم أنه لم يُعلن ذلك صراحة، فقد صرح في وقت سابق بأنه يؤمن بالدولة الدينية، مشيراً إلى أن هذه الدولة لن تكون عند الشيعة إلا «ولاية الفقيه»، سواء خضع لخامنئي أو لفقيه آخر.

ومن الناحية العقائدية والدينية المذهبية المتشددة، يتجه المالكي إلى «الخيار الإيراني للثورة الإسلامية العالمية»، بحسب فيصل، مضيفاً أن ذلك يجعله يسعى للزعامة لخدمة المصالح الاستراتيجية لإيران.

ويتابع فيصل: «عندما ينطلق المالكي من عقيدة راسخة وإيمان مطلق بقضية الدولة الدينية وتأسيس دولة العدل الإلهي الموجودة في أدبيات ولاية الفقيه، وتقويض النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، فهو لا يخشى القوى الشيعية المعارضة لترشيحه». ويشير إلى أن التنظيمات الداعمة له داخل «الإطار التنسيقي» لم يتبقَّ منها سوى تنظيمين، بينما انسحب البقية بسبب إصراره على الذهاب إلى رئاسة الوزراء وخدمة المصالح الإيرانية.

تحذيرات واشنطن

ويضيف أن هذا الموقف يضع العراق في مأزق علاقاته مع الولايات المتحدة، التي تمتلك مفاتيح الاقتصاد العراقي، موضحاً أن «جميع مبيعات النفط العراقية تذهب إلى الاحتياطي الفيدرالي الأميركي ولا تُصرف إلا وفق آليات محددة تمر عبر البنك المركزي العراقي»، إضافة إلى اتفاقية «الإطار الاستراتيجي» التي تمنح الولايات المتحدة صلاحيات واسعة للتنسيق مع العراق أو اتخاذ إجراءات لحماية الأمن القومي الأميركي.

ويشير فيصل إلى أن بعض القوى الشيعية بدأت تتناقض مع هذا الموقف، حتى أن «العصائب» صارت ضد ترشيح المالكي، بينما تواصل «بدر» دعمه. ويرى أن إصرار بعض الأطراف على هذا النهج هو موقف عقائدي للتعبير عن رفضهم للولايات المتحدة ودعمهم للاستراتيجية الإيرانية في المواجهة الكبرى مع أميركا. وبهذه الطريقة، يضعون العراق في مأزق إذا اندلعت مواجهة بين إيران وأميركا خلال الأسابيع أو الأيام القادمة، مما يعرض الاقتصاد العراقي لمخاطر كبيرة.

ويختم فيصل مؤكداً أن الولايات المتحدة لن تسمح باستمرار هذا النظام، أي لن تسمح بهيمنة واستبداد واحتكار السلطة من قبل «الإطار التنسيقي»، الحليف الأساسي والاستراتيجي لإيران في العراق والمنطقة.

وتحوّلت أزمة ترشيح المالكي إلى ملف ذي بعد دولي بعد اعتراض الرئيس الأميركي دونالد ترامب على تسميته رئيساً للوزراء.

وكان «الإطار» قد صوّت للمالكي لأول مرة منذ تأسيسه قبل نحو خمس سنوات بالأغلبية، رغم الانقسامات الداخلية.

وتعتقد أطراف داخل «الإطار» بإمكانية فتح مسار حوار مع واشنطن لتخفيف الاعتراض، مستندة إلى أن التحذيرات الأميركية استمرت منذ أشهر من دون خطوات حاسمة، ما يتيح – برأيها – هامشاً للمناورة بانتظار نتائج المفاوضات الإيرانية–الأميركية.

وفي المقابل، ظهر المالكي بنبرة أقل حدة في مقابلة أجراها الأسبوع الماضي، محاولاً إرسال رسائل طمأنة إلى واشنطن ودول الإقليم، لكنه أكد في أول ظهور إعلامي بعد تسميته مرشحاً أنه «ماضٍ بالترشيح حتى النهاية»، وأن قرار استمراره أو استبداله بيد «الإطار التنسيقي» وحده.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» عن مسؤولين أميركيين أن واشنطن أبلغت بغداد بإمكانية خفض عائدات تصدير النفط في حال تولي المالكي رئاسة الوزراء، مشيرة إلى تحذير جديد طُرح خلال اجتماع عُقد في تركيا الأسبوع الماضي وضم مسؤولين ماليين عراقيين وأميركيين.

وكان ترامب قد أكد، الأسبوع الماضي، أن الولايات المتحدة «لن تساعد بغداد» إذا عاد المالكي إلى رئاسة الحكومة، في موقف يعكس تصاعد الضغوط الخارجية بالتزامن مع انسداد الأفق السياسي الداخلي.

البرلمان بلا لجان.. شلل تشريعي وتحذيرات من مصادرة الزعامات لدوره

بغداد / يمان الحسناوي



يتواصل الجدل السياسي والنيابي بشأن التأخير في تشكيل اللجان داخل مجلس النواب، وسط تصاعد تحذيرات من أعضاء في المجلس من أن هذا التأخير أدى إلى تعطيل الدورين التشريعي والرقابي، وأفقد المؤسسة التشريعية فاعليتها في مرحلة سياسية حساسة، تُدار فيها البلاد بحكومة تصريف أعمال من دون رقابة برلمانية فعلية.

ويرى نواب أن استمرار غياب اللجان النيابية أسهم في شلل واضح داخل مجلس النواب، في ظل عدم وجود لجان مختصة تُعد الأساس في تنظيم عمل المجلس، ومناقشة القوانين، ومتابعة الملفات الحيوية المرتبطة بحياة المواطنين واحتياجاتهم اليومية.

وفي محاولة لمعالجة هذا الملف، كانت رئاسة مجلس النواب قد قررت في وقت سابق تشكيل لجنة برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس عدنان فيحان الدليمي، وعضوية عدد من رؤساء الكتل النيابية، بهدف دراسة أسماء المرشحين لعضوية اللجان.

وأكد اجتماع اللجنة ضرورة الإسراع في تقديم ورقة بأسماء مرشحي الكتل للجان المؤقتة، مع مراعاة الخبرة والاختصاص والكفاءة في عملية الاختيار، على أن يتولى أكبر الأعضاء سناً رئاسة أعمال اللجان لحين تشكيل الحكومة، مع ضرورة تحقيق النصاب القانوني لمناقشة مقترحات ومشاريع القوانين، وإعطاء الأولوية للتشريعات التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

في هذا السياق، أكدت النائبة ضحى السدخان، عن ائتلاف دولة القانون، أن هناك تأكيدات متكررة صدرت عن رئيس مجلس النواب ونائبيه بشأن الإسراع في تشكيل اللجان وتسليم أسمائها إلى رئاسة المجلس، إلا أن هذه التأكيدات لم تُترجم إلى خطوات عملية حتى الآن.

وأوضحت السدخان، في حديثها لـ«المدى»، أن هذا الطلب تكرر أكثر من مرة، غير أن حالة التأخير ما زالت قائمة، مرجحة أن تكون أسبابه مرتبطة بعدم اكتمال تشكيل رئاسة الجمهورية، فضلاً عن انشغال رؤساء الكتل السياسية بسلسلة اجتماعات وحوارات متواصلة تتعلق باختيار رئيس مجلس الوزراء، ما أدى، بحسب تعبيرها، إلى إبطاء عملية استكمال الهيكل التنظيمي لمجلس النواب.

وبيّنت أن اللجان النيابية السابقة انتهى دورها بالكامل، وأن اللجان التي تمارس عملها حالياً تقتصر على لجنتي الصحة والشهداء فقط، في حين لم يعد لبقية اللجان أي دور فعلي، لكون أغلب النواب الذين كانوا أعضاء فيها لم يحالفهم الفوز في الانتخابات الأخيرة، إضافة إلى أسباب تنظيمية وإدارية أخرى.

وأكدت السدخان أن غياب اللجان أثّر بشكل كبير جداً في عمل المجلس، مشيرةً إلى أن مجلس النواب بات عملياً معطلاً، فلا لجان فاعلة ولا متابعة حقيقية لعمل الوزارات، ما انعكس سلباً على الدورين التشريعي والرقابي.

من جهته، شدد النائب أبو تراب التميمي، عن كتلة بدر، على أن اللجان النيابية تُعد الركيزة الأساسية لعمل البرلمان، وأن رئاسة مجلس النواب تعتمد في إدارة عملها بشكل رئيسي على اللجان المشكلة وفق اختصاص كل نائب وتقسيم الوزارات.

وأكد التميمي، في حديثه لـ«المدى»، أن مرور أكثر من شهر على عمر البرلمان من دون تشكيل اللجان أمر غير مبرر، مشيراً إلى أن المجلس أصبح عاجزاً عن القيام بأي عمل تشريعي أو رقابي فاعل في ظل غياب هذه اللجان.

وأوضح أن خطورة الوضع تكمن في أن البلاد تُدار حالياً من قبل حكومة تصريف أعمال، في وقت يتخذ فيه الوزراء قراراتهم ويمارسون مهامهم من دون وجود رقيب برلماني حقيقي، مرجحاً أن لا يتم تشكيل اللجان النيابية إلا بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

وأرجع التميمي ذلك إلى خشية بعض الكتل السياسية من أن يؤدي تشكيل اللجان إلى انتخاب رؤساء اللجان ونوابهم من داخل اللجان أنفسهم، وفق الآليات المعتمدة، مشيراً إلى أن أغلب الكتل تسعى، بحسب وصفه، إلى فرض أسماء محددة لرئاسة اللجان ونوابها، بعيداً عن آليات الاختيار الداخلي.

وأضاف أن هذه الممارسات تعكس طبيعة إدارة الكتل السياسية لعمل مجلس النواب وتعاملها مع النواب، الأمر الذي يضع النائب أمام صعوبات كبيرة في تلبية مطالب المواطنين وخدمة مصالحهم، نتيجة تقييد دوره داخل المؤسسة التشريعية وإضعاف استقلاليته البرلمانية.

وفي سياق متصل، دعا النائب الأول لرئيس مجلس النواب عدنان فيحان الدليمي رؤساء الكتل النيابية إلى الإسراع في تقديم أسماء مرشحي كتلهم لعضوية اللجان، مؤكداً أن حسم هذا الاستحقاق من دون مزيد من التأخير يمثل خطوة محورية في استكمال البنية المؤسسية للسلطة التشريعية.

وشدد الدليمي على أن تشكيل اللجان يُعد شرطاً أساسياً لتمكين مجلس النواب من ممارسة صلاحياته الدستورية والقيام بواجباته التشريعية والرقابية بكفاءة، بما يسهم في إعادة تفعيل دور البرلمان والاضطلاع بمهامه على الوجه المطلوب.

ويشهد البرلمان العراقي تراجعاً تدريجياً في دوره التشريعي، إذ أصبحت عملية اتخاذ القرارات الرئيسية محتكرة من قبل القيادات السياسية ضمن «الإطار التنسيقي» و«تحالف إدارة الدولة».

ويعكس هذا التحول الإخفاقات البنيوية الناتجة عن نظام المحاصصة، الذي أدى إلى تهميش البرلمان كمؤسسة تشريعية مستقلة، وتحويله إلى مجرد ساحة لتقاسم المغانم بدلاً من صياغة قوانين وطنية حقيقية، وبدلاً من ذلك انتقلت السلطة الفعلية إلى اجتماعات القيادات السياسية خارج البرلمان.

العدد (6084) السنة الثالثة والعشرون - الاثنين (9) شباط 2026

"22 عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أزمة البنزين تشل النقل في المثنى رغم التطمينات الرسمية!

المثنى / كريم ستار

تشهد مدن السماوة والرميثة والخضر طوابير طويلة من المركبات أمام محطات الوقود، تمتد لمسافات كبيرة، في مشهد يومي يعكس حدّة الأزمة. هذا الواقع أدى إلى تباطؤ واضح في حركة النقل داخل المحافظة وخارجها، وأصاب قطاعات واسعة بالشلل الجزئي، لا سيما قطاع النقل الذي يعتمد عليه مئات المواطنين كمصدر رزق يومي.



محمد علي، سائق عمومي يعمل على خط السماوة – بغداد، يصف معاناته اليومية بأنها «رحلة انتظار بلا نهاية». ويقول إنه يتوجه منذ أيام إلى المرأب الموحد في ساعات الفجر الأولى لتسجيل اسمه، ثم يقضي ساعات طويلة في طوابير محطات الوقود من دون أن يتمكن من التزود بالبنزين، مؤكداً أن توقفه عن العمل انعكس مباشرة على معيشة عائلته في ظل غياب أي موعد واضح لانتهاء الأزمة.

الأزمة لم تقتصر على سائقي النقل، بل امتدت لتطال تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين. فاضل غالي، أحد سكان السماوة، يشير إلى أن عدداً كبيراً من المحطات الأهلية أغلقت أبوابها خلال الأيام الماضية أو أعلنت نفاد مخزونها من البنزين نتيجة تقليص الحصص المخصصة لها. ويضيف أن الاعتماد بات محصوراً بعدد محدود من المحطات الحكومية، التي تشهد ازدحاماً غير مسبوق، ما تسبب بتأخير دوام الموظفين والطلبة وتعطيل مصالح المواطنين.

كما انعكست الأزمة بشكل مباشر على العاملين في المحطات الأهلية. مرتضى طالب، أحد عمال تلك المحطات، يؤكد أن توقف تجهيز البنزين أجبر إدارات المحطات على الإغلاق المؤقت وتسريح العمال، موضحاً أن عشرات العوائل تضررت نتيجة فقدان مصدر دخلها، وأن الأزمة تحولت من أزمة وقود إلى أزمة معيشية متكاملة.

في المقابل، تؤكد وزارة النفط عدم وجود أزمة بنزين في العراق. المتحدث باسم الوزارة، عبد الصحاب البزون، أوضح أن الخزين المتوفر يبلغ نحو ١٣٥ مليون لتر، فيما يصل الإنتاج اليومي إلى ٣٠ مليون لتر، مشيراً إلى أن أسعار البنزين في العراق تُعد من الأرخص. وبيّن أن معدل الاستهلاك اليومي ارتفع خلال أيام العطل إلى نحو ٣٣ مليون لتر بسبب زيادة حركة المركبات، فيما يبلغ إنتاج البنزين المحسن أربعة ملايين لتر يومياً. ودعا المواطنين إلى اعتماد منظومة الغاز بديلاً لكونها متوفرة وبكلفة منخفضة وتتميز بالجانب الاقتصادي والأمني.

على المستوى المحلي، يرى مسؤولو المنتجات النفطية في المثنى أن المشكلة ناتجة عن تقليص الحصص. مسؤول إعلام المنتجات النفطية في المحافظة، رعد حسوني، أكد أن الحصة اليومية خُفضت من ٨٠٠ ألف لتر إلى ٦٣٠ ألف لتر، قبل أن تُرفع لاحقاً إلى ٧٠٠ ألف لتر بعد مطالبات وضغوط محلية، ما أدى إلى تصاعد الزخم أمام المحطات وتأخر السائقين لساعات طويلة. وأشار إلى أن البنزين متوفر حالياً في سبع محطات حكومية وأربع محطات أهلية، إلا أن الكميات لا تكفي لتغطية الطلب المتزايد، لافتاً إلى أن الأزمة تشمل محافظات مجاورة مثل ذي قار والديوانية.

من جانبه، كشف نائب رئيس مجلس محافظة المثنى، غازي الزيادي، أن شح البنزين يعود إلى انخفاض التخصيصات خلال الفترة الماضية، ضمن سياسة تقنين شملت البنزين والغاز السائل وحتى حصص الدوائر الخدمية التي خُفضت بنسبة خمسين بالمئة. وأوضح أن هذا الإجراء جاء بقرار مركزي من وزارة النفط وشمل مختلف المحافظات، لكنه انعكس بشكل أوضح على المثنى، خاصة مع وجود أعطال في بعض المصافي، ولا سيما في البصرة.

وبيّن الزيادي أن الأزمة بدأت تترك آثاراً سلبية ملموسة على الواقع الخدمي والمعيشي في المحافظة، مشيراً إلى أن محافظ المثنى خاطب وزارة النفط ورئيس مجلس الوزراء لوضع حد للشح الحاصل، كما أعلن عن تشكيل لجنة مختصة بالخدمات والطاقة في مجلس المحافظة لإعداد تقرير تفصيلي يمهّد لاتخاذ قرارات عاجلة لمنع تفاقم الأزمة.

في الشارع، تتصاعد حالة الغضب الشعبي مع استمرار الطوابير والازدحامات، وسط تساؤلات عن أسباب تميّز المثنى بهذه الأزمة مقارنة بمحافظات مجاورة. وطالب بعض المواطنين بتنظيم وقفات احتجاجية للضغط على الجهات المعنية، محمّلين الحكومتين المحلية والمركزية مسؤولية ما يجري.

وتزداد علامات الاستفهام مع التذكير بأن محافظة المثنى تضم مصفى لتكرير النفط بطاقة إنتاجية تبلغ نحو ٣٠ ألف برميل يومياً، ينتج عدة مشتقات نفطية، من بينها النفط الأبيض والنفط الأسود.

وكلاء التموينية في البصرة يحتجون على هامش الربح ويُلوّحون بتعطّل التوزيع



البصرة / عمار عبدالخالق

شهدت محافظة البصرة وقفة احتجاجية لوكلاء وتجار البطاقة التموينية أمام دائرة المخازن في منطقة الكزيزة، احتجاجاً على هامش الربح المعتمد لعمليات استلام ونقل وتوزيع المفردات، في ظل ارتفاع التكاليف التشغيلية، وسط تحذيرات من انعكاسات محتملة على استمرارية التوزيع وانتظامه.

وأكد المحتجون أن التسعيرة الحالية لم تعد قادرة على تغطية التكاليف التشغيلية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، ما يضع آلاف الوكلاء أمام أعباء مالية متزايدة، ويهدد استمرارهم في العمل ضمن منظومة التوزيع.

وقال وكيل البطاقة التموينية محمد عودة، في حديثه لـ«المدى»، إن عدد الوكلاء العاملين في محافظة البصرة يتجاوز ثلاثة آلاف وكيل، مشيراً إلى أن هامش الربح المحدد بخمسين ديناراً للفرد الواحد لا يوفر الحد الأدنى من متطلبات العمل اليومية.

وأوضح أن الوكيل يتحمل تكاليف النقل والتحميل والتفريغ، وأجور العمال، وإيجارات المحال، إضافة إلى مصاريف الكهرباء، والأكياس الفارغة، ووصولات الاستلام، فضلاً عن أجور الصيانة والخدمات الأخرى، ما يجعل عملية التوزيع في كثير من الأحيان غير مجدية اقتصادياً، ويضع الوكيل أمام خيارين: الاستمرار بالخسارة أو التوقف عن العمل.

من جانبه، أوضح التاجر علي فالح، في حديثه لـ«المدى»، أن ارتفاع أسعار الوقود وأجور النقل خلال الفترة الماضية ضاعف الأعباء المالية على الوكلاء والتجار، محذراً من أن استمرار العمل بالآلية الحالية قد يؤدي إلى تراجع قدرة عدد من الوكلاء على مواصلة التوزيع خلال الأشهر المقبلة، الأمر الذي قد ينعكس بشكل مباشر على انتظام وصول مفردات البطاقة التموينية إلى المواطنين. وأكد أن تعديل هامش الربح بات مطلباً ملحاً لضمان استمرار سلسلة التجهيز دون انقطاع.

بدوره، ذكر علي كاظم، أحد التجار المشاركين في الوقفة الاحتجاجية، لـ«المدى»، أن المحتجين قدموا مطالب رسمية إلى وزارة التجارة تتضمن زيادة هامش الربح بما يتناسب مع التكاليف الفعلية التي يتحملها الوكيل والتاجر، إضافة إلى إيجاد آلية واضحة لتعويض نفقات النقل والتفريغ، وتوفير تسهيلات إدارية تسهم في تقليل المصاريف التشغيلية. وأشار إلى أن الوكلاء والتجار يلوّحون بالاستمرار في تحركاتهم الاحتجاجية في حال عدم الاستجابة لمطالبهم خلال الفترة المقبلة.

وفي السياق، يرى الخبير الاقتصادي الدكتور حسن الكناني، في حديثه لـ«المدى»، أن أزمة هامش أرباح وكلاء البطاقة التموينية تعكس خللاً في آليات تسعير الخدمات اللوجستية ضمن منظومة التوزيع الحكومية. وبيّن أن تثبيت الأرباح لسنوات طويلة دون ربطها بمؤشرات التضخم وارتفاع أسعار الوقود والنقل يؤدي إلى تآكل العائد الحقيقي للوكلاء والتجار، ما يجعل استمرارهم في العمل أقل جدوى مع مرور الوقت. وأضاف الكناني أن معالجة المشكلة لا تقتصر على زيادة هامش الربح فقط، بل تتطلب اعتماد صيغة تسعير مرنة تُحدَّث دورياً وفق معدلات التضخم وتكاليف النقل والتشغيل، إلى جانب إمكانية إدخال دعم مباشر لعمليات النقل أو التفريغ في المحافظات ذات الكلف التشغيلية المرتفعة. وأكد أن استقرار منظومة البطاقة التموينية مرهون بتحقيق توازن اقتصادي بين كلفة التشغيل والعائد المالي للعاملين في حلقات التوزيع، محذراً من أن أي اختلال في هذه المعادلة قد ينعكس سريعاً على انتظام التجهيز ويؤثر في الأمن الغذائي للفئات الأكثر اعتماداً على البطاقة التموينية.

سيول ديالى تمرّ بلا حصاد مائي .. فرصة مهدورة في قلب أزمة العطش

متابعة / المدى

مرّت السيول التي شهدتها مناطق شرقي ديالى خلال الساعات الأربعين الماضية من دون أن تخلّف أضراراً تُذكر، لكنها أعادت إلى الواجهة ملف هدر المياه الموسمية في بلد يواجه واحدة من أشد أزماته المائية، وسط تحذيرات من استمرار الاعتماد شبه الكلي على الأنهار الرئيسة.

وكشفت اللجنة الزراعية في مجلس ديالى عن تدفّق سيول في ثلاث مقاطعات زراعية خلال الساعات الأربعين الماضية، مؤكدة عدم تسجيل أي أضرار في القرى أو المحاصيل الزراعية.

وقال رئيس اللجنة رعد التميمي، في حديث تابعته «المدى»، إن «ثلاث مقاطعات زراعية تقع ضمن الجزء الشرقي من ديالى، ولا سيما محيط مندلي، شهدت تدفق سيول نتيجة غزارة معدلات الأمطار»، موضحاً أن «نحو 90% من تلك السيول انهمرت في وديان عميقة تمتد بين ديالى باتجاه واسط، من دون أن يكون لها أي تأثير على المزارع أو القرى القريبة».

وأشار التميمي إلى أن «معدلات تدفق السيول كانت دون المتوسط، وبالتالي لم تشكل أي خطر على الطرق أو المناطق المحيطة»، لافتاً إلى أنها «ستسهم في زيادة المخزون من المياه الجوفية بشكل عام، وهو أمر مهم، لأن 90% من تلك المناطق تعتمد على الآبار الارتوازية لتأمين مياه الشرب والأغراض الزراعية».

من جهته، أكد الخبير في شؤون البيئة والمياه علي عباس أن «السيول والمياه الموسمية تمثل فرصة ذهبية لتعويض جزء من النقص الحاد في الموارد المائية في ديالى وبقية المحافظات»، مشيراً إلى أن «العراق يفتقر إلى استراتيجيات حقيقية لتخزين هذه المياه، سواء عبر السدود الصغيرة، أو حفر آبار إضافية، أو استخدام تقنيات التحويل إلى خزانات سطحية ودعم المياه الجوفية بالتقنيات الحديثة».

وأضاف عباس أن «غياب التخطيط المسبق للاستفادة من مياه الأمطار يدفع الدولة إلى الاعتماد شبه الكلي على مياه نهر دجلة والأنهار الرئيسة»، وهي موارد «تتعرض لضغوط شديدة نتيجة التغير المناخي، وسدود دول الجوار، والاستهلاك الزراعي والصناعي المتزايد».

ويواجه العراق أزمة مياه حادة في معظم المحافظات، ولا سيما ديالى وصلاح الدين والأنبار وذي قار. ويُقدَّر المعدل السنوي لهطول الأمطار بنحو 250–400 ملم في أغلب المناطق، في حين تتجاوز الحاجة الفعلية للزراعة والشرب أكثر من ضعف هذا الرقم. ومع ضعف بنية الاستفادة من السيول، تضيع ملايين الأمتار المكعبة من المياه سنوياً، خصوصاً في وديان المحافظات الشرقية والجنوبية، رغم أنها تمثل مخزوناً استراتيجياً يمكن أن يخفف الضغط على الأنهار الرئيسة.

وتشير أرقام وزارة الموارد المائية إلى أن العراق يفقد سنوياً نحو 4–5 مليارات متر مكعب من مياه الأمطار والسيول بسبب غياب شبكات فعالة لتخزينها، ما يفاقم العجز المائي في المدن والريف، ويزيد الاعتماد المباشر على مياه دجلة والفرات. وقد انعكس ذلك على مستويات الآبار الارتوازية، التي سجلت انخفاضاً قياسياً في بعض مناطق ديالى والأنبار، مؤثرةً سلباً في الزراعة وصحة السكان الذين يعتمدون عليها مصدراً رئيسياً للشرب.

ويرى خبراء البيئة أن الحل لا يقتصر على حفر مزيد من الآبار، بل يشمل إنشاء سدود صغيرة وخزانات، ووضع سياسات لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي بعد معالجتها، إلى جانب تبني تقنيات الري الحديث للحد من الفاقد.

ويؤكدون أن استثمار السيول والأمطار «ليس ترفاً، بل ضرورة أمنية وبيئية»، في ظل التغير المناخي المتسارع وارتفاع درجات الحرارة، وما يرافقه من زيادة نسب التبخر وتراجع فرص تجدد المياه في الأنهار الطبيعية.

حكم الاعدام بحق طبيب .. قضية تكشف الوجه الأخطر للعنف الأسري

متابعة / المدى

في واحدة من أبشع جرائم العنف الأسري التي شهدها العراق خلال السنوات الأخيرة، أصدرت محكمة جنايات نينوى حكماً بالإعدام بحق طبيب أدين بإحراق زوجته داخل سيارتها في مدينة الموصل. القضية، التي أثارت صدمة واسعة، أعادت تسليط الضوء على أزمة العنف الأسري ضد النساء، في ظل أرقام رسمية متصاعدة وتعثر تشريعي مستمر.

وأصدرت محكمة جنايات نينوى، أمس الأحد، حكماً بالإعدام بحق الطبيب إسماعيل عطية كرجي، بعد إدانته بقتل زوجته الطبيبة إسراء عزام سليمان، عبر إضرام النار فيها داخل سيارتها في مدينة الموصل.

وذكر مجلس القضاء الأعلى، في بيان تلقته «المدى»، أن المحكمة أصدرت حكم الإعدام بحق المدان، موضحاً أن الجاني أقدم في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر 2025 على سكب مادة البنزين على زوجته وهي داخل سيارتها، ثم أضرم النار فيها عمداً.

وأضاف البيان أن الضحية فارقت الحياة مطلع شهر كانون الثاني/يناير 2026، متأثرة بحروق بليغة غطت معظم أنحاء جسدها.

وأشار البيان إلى أن الحكم صدر استناداً لأحكام المادة 1/406/أ–ج من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل.

وتسلّط هذه الجريمة المروعة الضوء على واقع أوسع يتمثل في تفشي العنف الأسري ضد المرأة في العراق، الذي بات يشكل أزمة مجتمعية وقضائية، في ظل أرقام رسمية متصاعدة وتحديات تشريعية تتعلق بالحماية القانونية.

وأعلن اللواء عدنان حمود سلمان، مدير مديرية حماية الأسرة والطفل في وزارة الداخلية، أن الإحصاءات المسجلة للعنف الأسري خلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى أيار/مايو 2024 بلغت 13،857 دعوى، غالبيتها حالات عنف بدني، وتشمل مسجلين من جميع المحافظات العراقية. كما أظهرت بيانات صادرة عن المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان، استناداً إلى معلومات من المجلس الأعلى للقضاء، أن العراق سجل أكثر من 53 ألف حالة عنف أسري خلال السنوات الثلاث الماضية (من 2022 حتى منتصف 2024)، وكانت نسبة 92 في المئة منها بين الأزواج. وفي مؤتمر صحفي سابق، وصف اللواء سلمان ظاهرة العنف الأسري بأنها «تحد حقيقي يتطلب اهتماماً من الجهات الأمنية والقضائية والاجتماعية»، مشيراً إلى أن مديرية حماية الأسرة تتلقى شكاوى عبر الخط الساخن من جميع المحافظات، وأن الأرقام المسجلة لا تعكس الحجم الحقيقي للظاهرة بسبب إحجام العديد من الضحايا عن الإبلاغ.

وأضاف أن الوزارة تعمل على تقديم الدعم وإعادة التأهيل للضحايا، إلا أن غياب قانون متين لحماية الأسرة يعيق جهود الحماية والمحاسبة.

من جانبها، دعت الرئيسة السابقة للجنة المرأة والأسرة النيابية، صبري، إلى ضرورة تشريع قانون قوي لمناهضة العنف الأسري، مؤكدة أن «البيانات الرسمية تكشف عن ظاهرة مقلقة تتطلب إجراءات عاجلة على مستوى التشريع والتنفيذ».



ولا يزال قانون مناهضة العنف الأسري معلقاً في البرلمان منذ سنوات، رغم دعوات متكررة من منظمات المجتمع المدني والناشطات والناشطين، وهو ما يعكس بطئاً تشريعياً وعراقيل سياسية وثقافية تعيق توفير الحماية القانونية للضحايا.

ويربط مسؤولون حكوميون وأنظمة حماية الأسرة بين ارتفاع معدلات العنف الأسري وعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، من بينها الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وضغوط الفقر والبطالة، فضلاً عن ضعف الوعي بحقوق المرأة والأسرة في بعض البيئات الاجتماعية.

ويؤكد مختصون أن مواجهة الظاهرة لا تقتصر على التشديد القانوني وحده، بل تتطلب برامج تثقيفية واجتماعية وتعاوناً فعّالاً بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

وفي هذا السياق، قال الناشط المدني وائل قيس إن «العنف الأسري ليس مشكلة فردية تعالج بحكم قضائي واحد، بل مؤشر اجتماعي يحتاج إلى إجراءات متكاملة تشمل تشريعاً فعّالاً، وتطبيق القوانين دون تمييز، ودعماً نفسياً واجتماعياً حقيقياً للضحايا».

وأضاف أن «التسجيل المستمر للحالات، والاستجابة السريعة، والدعم الفوري للضحايا، تعكس جدية الدولة في مكافحة العنف الأسري»، محذراً من أن غياب الحماية الفعّالة يدفع كثيراً من الضحايا إلى الصمت والخوف من التبليغ، ما يوسع دائرة المعاناة. وتأتي قضية الطبيب المحكوم عليه بالإعدام بعد إدانته بحرق زوجته في الموصل بوصفها نموذجاً صارخاً لأقصى درجات العنف الأسري، كاشفة عن أزمة عميقة تتطلب استجابة عاجلة من مؤسسات الدولة.

الأمم المتحدة تحذر من تفشي مجاعة في السودان مع تسجيل وفيات بين الأطفال

ترجمة المدى



أعربت الأمم المتحدة يوم الخميس عن قلقها إزاء المستويات الكارثية لسوء تغذية الأطفال في ولاية شمال دارفور ومنطقة كردفان الكبرى في السودان بسبب استمرار النزاع المسلح، محذرة من أزمة مجاعة وشيكة في أنحاء البلاد إذا لم يتم اتخاذ إجراءات فورية، في وقت أكدت فيه منظمة "أنقذوا الأطفال" أن أطفالًا في أنحاء البلاد "يموتون بالفعل بسبب أعراض متعلقة بالجوع".

واستنادًا إلى دراسة أجراها التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، وهو نظام عالمي لمراقبة الأمن الغذائي، فقد تجاوز سوء التغذية الحاد العتبات الحرجة في منطقتين من شمال دارفور عقب سقوط مدينة الفاشر تحت سيطرة قوات الدعم السريع في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥. كما أشار التقرير إلى أن سوء التغذية ينتشر بسرعة في منطقة كردفان الكبرى، حيث تم بالفعل تأكيد حدوث مجاعة في كادقلي، مع توقع ظروف شديدة السوء في الدلنج وجبال النوبة الغربية.

وأشار خبراء الأمم المتحدة إلى أن هذه المعدلات المرتفعة من سوء التغذية تدل على زيادة خطر ارتفاع معدلات الوفيات، لافتين إلى أن ظروفا مشابهة يمكن العثور عليها في مناطق أخرى متضررة من النزاع. وأضافوا أن عدد حالات سوء التغذية الحاد من المتوقع أن يرتفع في عام ٢٠٢٦ مع استمرار تصاعد العنف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

كما شدد الخبراء على أن السبب الرئيسي لانتشار سوء التغذية هو استمرار النزاع المسلح في السودان، والذي أدى إلى تدمير أنظمة الغذاء، وتعطيل الأسواق، وانهيار البنية التحتية الصحية ومرافق المياه.

ولهذا دعت الأمم المتحدة إلى وقف فوري للأعمال القتالية وتنفيذ إجراءات لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع لمنع مزيد من التدهور.

وقد عكست دراسة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي هذه تقارير سابقة للأمم المتحدة، التي حددت وجود ظروف مجاعة في خمس مناطق عبر السودان، مع احتمال امتدادها إلى خمس مناطق إضافية، في حين تواجه ١٧ منطقة أخرى خطرًا مرتفعًا. ومع ذلك، شدد التصنيف المرحلي على أن دراسة يوم الخميس لا تمثل تصنيفًا رسميًا للمجاعة، وإنما تهدف فقط إلى تسليط الضوء على تفاقم الأزمة في السودان.

وفي أواخر عام ٢٠٢٤، أعلن التصنيف المرحلي المتكامل حدوث مجاعة في مخيمات النزوح زمزم وأبو شوك والسلام في شمال دارفور، وكذلك في جبال النوبة الغربية. وبعد أقل من عام، تم تأكيد المجاعة أيضا في مدينة الفاشر بشمال دارفور، وفي بلدة كادقلي المحاصرة بولاية جنوب كردفان.

قالت الأمم المتحدة الشهر الماضي إن نحو ٨,١ مليون شخص في السودان يواجهون خطر المجاعة الوشيكة. كما أشار تقرير التصنيف المرحلي إلى أن سوء التغذية الحاد مرشح للتفاقم خلال عام ٢٠٢٦، مع تسجيل نحو ٤,٢ مليون حالة متوقعة بين الأطفال دون سن الخامسة، إضافة إلى النساء الحوامل والمرضعات.

ومن المتوقع أن يصل عدد حالات سوء التغذية الحاد الشديد – وهو أخطر أشكال سوء التغذية وأكثرها فتكا – إلى نحو ٨٠٠ ألف حالة، بزيادة قدرها ٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٥.

وقال محمد عبد اللطيف، المدير المحلي لمنظمة "أنقذوا الأطفال" في السودان: "حياة الأطفال معلقة بخيط رفيع، وبعضهم يموت بالفعل بسبب أعراض مرتبطة بالجوع". وأضاف أن عدم اتخاذ إجراءات فورية سيؤدي إلى فقدان مزيد من الأرواح.

ودعا عبد اللطيف إلى استجابة إنسانية واسعة النطاق، مؤكدًا أنها "ضرورية لمنع الناس من الانزلاق إلى المجاعة ولتفادي المزيد من الخسائر في الأرواح والمعاناة".

من جانب آخر، قالت مجموعة أطباء السودان إن هجومًا بطائرة مسيّرة نفذته قوات الدعم السريع المعادية استهدف مركبة تقل عائلات نازحة شمال كردفان يوم السبت، تسببت بمقتل ما لا يقل عن ٢٤ شخصًا، بينهم ثمانية أطفال، مشيرين إلى أن المركبة كانت تنقل نازحين فروا من القتال في منطقة دبيكر، وكان من بين الأطفال القتلى رضيعان.

ودعت مجموعة الأطباء المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان إلى "اتخاذ إجراءات فورية لحماية المدنيين ومحاسبة قيادة قوات الدعم السريع بشكل مباشر على هذه الانتهاكات".

استهداف قافلة مساعدات برنامج الغذاء العالمي

قالت دينيس براون، منسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في السودان، إن هجومًا بطائرة مسيّرة استهدف يوم الجمعة قافلة مساعدات تابعة لبرنامج الغذاء العالمي في ولاية شمال كردفان، ما أسفر عن مقتل شخص وإصابة عدة أفراد آخرين.

وأوضحت براون أن القافلة كانت متجهة لتوصيل "مساعدات غذائية منقذة للحياة" إلى نازحين في مدينة الأبيض بشمال كردفان عندما تعرضت للهجوم، مشيرة إلى أن الهجوم أحرق الشاحنات ودمّر المساعدات.

وأضافت في بيان أن "الهجمات على عمليات الإغاثة تقوّض الجهود الرامية إلى الوصول إلى الأشخاص الذين يواجهون الجوع والنزوح".

كما ذكرت براون أن ضربة بطائرة مسيّرة الأسبوع الماضي أصابت موقعًا قريبًا من منشأة لبرنامج الغذاء العالمي في ولاية النيل الأزرق، ما أدى إلى إصابة أحد موظفي البرنامج.

وألقت منظمة "محامو الطوارئ"، وهي مجموعة مستقلة توثق الانتهاكات في السودان، باللوم على قوات الدعم السريع في الهجوم، بينما وصفت شبكة أطباء السودان الحادث بأنه "انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي ويرقى إلى جريمة حرب مكتملة الأركان".

وأدان مسعد بولس، وهو مستشار أمريكي للشؤون الإفريقية والعربية، الهجوم عبر منصة "إكس"، داعيًا إلى محاسبة المسؤولين عنه.

وقال: "تدمير الغذاء المخصص للمحتاجين وقتل العاملين في المجال الإنساني أمر مروّع. إدارة ترامب لا تتسامح إطلاقا مع هذا التدمير للحياة وللمساعدات الممولة من الولايات المتحدة، ونطالب بالمحاسبة".

كما وصفت وزيرة التنمية الدولية وشؤون إفريقيا البريطانية، جيني تشابمان، الهجوم على قافلة برنامج الغذاء العالمي بأنه "مخز".

وكتبت على منصة "إكس" يوم السبت: "المدنيون يتضورون جوعًا، ولا ينبغي أبدًا استهداف عمال الإغاثة والعمليات الإنسانية التي تجلب الغذاء الحيوي".

في الأشهر الأخيرة، أصبحت كردفان نقطة اشتعال في الحرب، وتمكن الجيش في وقت سابق من هذا العام من فك حصار قوات الدعم السريع عن مدينتين رئيسيتين في المنطقة.

وأدت الحرب المدمرة حتى الآن إلى مقتل أكثر من ٤٠ ألف شخص، وفق تقديرات الأمم المتحدة، إلا أن منظمات الإغاثة تقول إن هذا الرقم أقل من الواقع بكثير، وربما يكون العدد الحقيقي أعلى بأضعاف.

كما تسببت الحرب في أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث أجبرت أكثر من ١٤ مليون شخص على النزوح من منازلهم، وأسهمت في تفشي الأمراض ودفع أجزاء من البلاد إلى المجاعة التي لا تزال تتوسع في ظل استمرار الحرب دون أي مؤشرات على التراجع.

عن صحف ووكالات عالمية

الهدف من الآراء التي تطرح في هذه الصفحة، والمقالات التي يعاد نشرها، هو للاطلاع على الرأي الآخر مهما انطوى على اختلاف

8 شُبَاط 1963 : الانْقلاب اَلذِي مَا زال يُحدِّد مصير العرَاق اليوْم



عصام الياسري

شكّل انقلاب 8 شباط 1963 محطة مفصلية في التاريخ السياسي العراقي الحديث، إذ جاء بعد أقل من خمس سنوات على قيام ثورة 14 تموز 1958 التي أطاحت بالنظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية العراقية الأولى. وفتح مرحلة جديدة اتسمت باضطراب سياسي وأمني عميق. بعد. أن حققت الثورة سلسلة من الإصلاحات الوطنية والاجتماعية القيمة. يُعدّ أنقلاب 8 شباط 1963 أحد أكثر الأحداث دموية في تاريخ العراق ضمن سياقها السياسي، الداخلي والإقليمي، ليس فقط لأنه أنهى حكم عبد الكريم قاسم، بل لأنه شكّل بداية مرحلة جديدة من الصراعات الداخلية، العنف السياسي، والانقسامات التي ما تزال آثارها حاضرة حتى يومنا هذا. هذا الانقلاب المشؤوم لم يكن حدثا عابرا، بل كان انعكاسا لأزمة بنيوية عميقة في الدولة العراقية الناشئة، وترك داخل الساحة العراقية إرثا غير متوازن طويل الأمد من هشاشة المؤسسات وفقدان الثقة بين السلطة والمجتمع، فضلًا، عن توتر العلاقات مع بعض الدول الإقليمية وضعف الأطر المدنية القادرة على تحييد الخلافات وانعكاساتها على مستقبل العراق والشعب العراقي بما في ذلك مكانة الدولة وإدارة مؤسساتها.

في تموز 1958، أعلن العراق نفسه جمهوريةً جديدة، حامل وعود بالعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني في سياق إقليمي ودولي مضطرب، تميّز بانهيار أنظمة ملكية في المنطقة، وتصاعد حركات التحرر الوطني، واشتداد الاستقطاب بين المعسكرين الشرقي والغربي. وسرعان ما بدأت الحكومة بتنفيذ إصلاحات مهمة، شملت الإصلاح الزراعي وتقليص النفوذ الأجنبي، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وتوسيع دور الدولة في الاقتصاد، إضافة إلى خطوات في مجال التعليم والصحة والحقوق المدنية العامة بما في ذلك حرية الرأي والتعبير وحقوق المرأة والطفولة. لكن هذه التحولات لم تُرتق بإنشاء مؤسسات سياسية قوية ومستقرة. الجيش بقي اللاعب المركزي في السياسة، والحياة الحزبية والدستورية لم تنضج بعد، ما جعل الدولة عرضة للانقلابات والتدخلات العسكرية في إدارة الشأن العام.

اتسمت تجربة حكم عبد الكريم قاسم بالنزعة الوطنية والإصلاحية، لكنه اعتمد على مركزية السلطة، وأدار علاقاته مع القوى السياسية المتنوعة بشكل ضعيف. خصوصا. مع التيارات القومية واليسارية. ولم ترافق التحول الجمهوري عملية بناء مؤسسي متكاملة، إذ غابت الحياة الحزبية المنظمة ضمن إطار دستوري واضح، وتأجلت صياغة عقد اجتماعي جامع يحدد طبيعة النظام السياسي وآليات تداول السلطة.

فتصاعدت الصراعات السياسية، وتحولت الخلافات إلى صراعات وجودية، ما أضعف النظام وجعله عرضة للسقوط. كانت بيئة الحكم هشّة، بمزيج من النزعة الوطنية والإصلاحية من جهة، والمركزية الشديدة من جهة أخرى، وما زالت دروسها تعكس هشاشة القدرة على إدارة الاختلافات السياسية سلميا. ما حدث في شباط لم يكن فقط إسقاط حاكم، بل إسقاط فرصة مبكرة لبناء دولة مدنية مستقرة. فقد دخل العراق بعدها في سلسلة من الانقلابات والتصفيات، وتحوّل الجيش من مؤسسة وطنية إلى لاعب سياسي دائم، بينما دُفعت الأحزاب والمجتمع إلى هامش الخوف أو الصمت. الأخطر من ذلك أن انقلاب 1963 أسّس لثقافة سياسية جديدة، ترى في الإقصاء والانتقام وسيلة للحكم، لا استثناءً. ثقافة ما زالت آثارها حاضرة في الذاكرة العراقية، وفي طبيعة العلاقة المرتبكة بين الدولة والمواطن.

إن استذكار انقلاب 8 شباط اليوم ليس استعادة للماضي بقدر ما هو محاولة لفهم جذور المأزق العراقي: إذ أن دولة لم تُمنح الوقت ولا الأدوات لتبني مؤسساتها، واختُطفت مبكرا لصالح الصراع على السلطة. في 8 شباط 1963، نجح تحالف بين البعثيين والقوميين العرب في الإطاحة بحكم قاسم الوطني، مصحوبا بحملات اعتقال وتصفيات واسعة، ما غيّر قواعد اللعبة السياسية في العراق. بعد هذا الانقلاب، أصبح العنف أداة أساسية للوصول إلى السلطة، بينما غابت المؤسسات والحوار السياسي. ولم تتغير السلطة فحسب، بل تغيّرت طبيعة الدولة نفسها، وأصبح استخدام القوة أداة مشروعة لتسوية الخلافات السياسية ووسيلة لتغيير السلطة، وإضعاف الدولة القانونية، وتشويه العلاقة بين الحكومة والمجتمع. هذه التحولات تراكمت على مدى العقود التالية، وجعلت الدولة العراقية قوية أمنيا وضعيفة مؤسسيا. ومع سقوط النظام عام 2003، تجلّى هذا الإرث. بشكل واضح. في انهيار المؤسسات، تصاعد الهويات الفرعية، وصعوبة بناء دولة مركزية فعالة قادرة على حماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

اليوم لا ينبغي أن يكون استذكار انقلاب 8 شباط 63 من باب الإدانة التاريخية فقط، بل من باب الفهم النقدي لمسار الدولة العراقية. فالعراق لم يعاني من نقص في الثورات أو التغييرات، بقدر ما عانى من غياب مشروع وطني جامع، ومؤسسات قادرة على حماية السياسة من العنف. ما زال العراقيون يعانون من نتائج هذه الدينامية التاريخية: ضعف الخدمات، فساد المؤسسات، والانقسامات الطائفية والسياسية التي تعيق التنمية والاستقرار. يعيش المواطن العراقي في حالة دائمة من القلق وعدم الثقة، فيما تتسارع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ويظل الحل السياسي بعيدا عن الواقع المعيشي لمعظم العراقيين. وحيث تتقاطع الأزمات الداخلية مع التدخلات الخارجية، تبدو مراجعة تلك اللحظات التاريخية ضرورة فكرية وسياسية، لا من أجل اجترار الماضي، بل من أجل إدراك أن بناء الدولة لا يتم بالانقلابات ولا بالمحاصصات، بل بالتوافق، وسيادة القانون، والاعتراف بالتعدد بوصفه مصدر قوة لا تهديد.

من هنا، أن، ربط الماضي بالحاضر. يكشف. أن المعاناة الاجتماعية والسياسية ليست مجرد نتيجة أحداث حديثة، بل تراكمت عبر عقود من الصراعات على السلطة التي بدأت. بالفعل. في 8 شباط 1963. فالأجيال الجديدة ورثت دولة هشّة، غيابا للحوكمة الرشيدة، وفقدانا للثقة بين المواطن والدولة، وهو ما يفسر لماذا ظل العراق يواجه صعوبات في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي حتى اليوم. يظهر ذلك بوضوح في فشل الجهود المتكررة لإصلاح النظام السياسي، ومعاناة المواطنين من البطالة ونقص الخدمات الأساسية، وغياب فرص المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار. المجتمع العراقي، الذي كان يوما يراهن على الدولة في حماية حقوقه وحرياته، أصبح يعيش في حالة من الإحباط المستمر، نتيجة تراكم الأزمات التاريخية والسياسية.

فهم أحداث 8 شباط 1963 ليس مجرد تمرين تاريخي، بل ضرورة لفهم جذور أزمة الدولة العراقية المعاصرة واستذكار الماضي لفهم الحاضر. العراق لم يعاني من نقص في الأدوات والخبرة، بل من غياب مشروع وطني جامع ومؤسسات مستقرة تحمي الاختلاف وتضمن تداول السلطة سلميا. إن استذكار هذه المحطة التاريخية يوضح سبب استمرار الانقسامات السياسية والاجتماعية، ويبيّن أن الحلول المستقبلية تتطلب إعادة بناء الدولة على أسس مؤسساتية وقانونية، وليس مجرد تغيير في الأشخاص أو الأحزاب.

إن إرث 8 شباط 1963 ما زال حاضرا في واقع العراق اليوم. من هشاشة المؤسسات إلى العنف السياسي المستمر، ومن فقدان الثقة بين الدولة والمجتمع إلى الصراعات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ما يبدو أن العراق يعيش نتائج قرارات وانقلابات الماضي في كل جانب من حياته. إنه درس العراق المستمر لفهم الأحداث بصورة حيادية، ووضعها ضمن سياقها التاريخي والداخلي والإقليمي. والفهم النقدي لهذه الأحداث التاريخية ليس مجرد استرجاع للماضي، بل خطوة أساسية لفهم تحديات الحاضر وبناء مستقبل أكثر استقرارا وعدالةً للمجتمع العراقي.

الدبلوماسية في ظل البعث: إستبداد الداخل وضغوط الخارج



حسن الجنابي

(3من 4)

مع دخول العراق مرحلة الحروب المتتالية، بدءاً بحرب إيران (1980-1988) ومروراً بغزو الكويت (1990) والحصار الدولي، تحولت الدبلوماسية العراقية إلى ميدان آخر للصراع.

فقد أصبح السفراء والدبلوماسيون مطالبين ليس فقط بتمثيل العراق، بل بالدفاع عن قرارات حكومية مثيرة للجدل تُفرض من أعلى مستويات السلطة دون مشاورات أو اعتبارات استراتيجية طويلة المدى.

كان السفير محدّداً بتوجيهات صارمة تهدف إلى "تبييض" ممارسات الحكومة العراقية والدفاع عنها وتكذيب ما يشاع وينشر ضدها مهما كانت طبيعته، ومهما اختلف ذلك مع الوقائع المعروفة، أو حجم الانتهاكات الموثّقة. وقد أكدت مذكرات بعض سفراء ذلك العهد وقائع عن تورطهم في تكذيب حقائق كانوا يعرفونها تماماً. ومنها ما جاء في مذكرات السفير محمد صادق المشاط، الذي شغل منصب سفير للعراق في واشنطن. فقد كتب بأنه كان مضطراً "لتكذيب ما هو واقع فعلاً في العراق" وأنه لم يكن مرتاحاً لتوجيهات وزارة الخارجية للتصدي للإعلام الموجه ضد العراق، وبعدم التعرض لإسرائيل أو انتقادها لمحاولة "تحييد" الموقف الأمريكي، إزاء أفعال صدام حسين (المذكرات بعنوان "كنت سفيراً للعراق في واشنطن- حكايتي مع صدام في غزو الكويت" صادرة عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر عام 2008).

تكثف العمل الدبلوماسي العراقي أثناء الحرب العراقية-الإيرانية في محاولة لاحتواء التداعيات الدولية، وضمان استمرار الدعم المالي والسياسي من الدول "الحليفة" وكذلك من الولايات المتحدة وفرنسا وبعض الدول الأوروبية، بالإضافة إلى بلدان الخليج والبرازيل.

تحققت نجاحات محدودة في هذا المجال، وقد تكون طبيعة النظام السياسي الإيراني الجديد سبباً إضافياً في الدعم الدولي للعراق، وليس فقط الأموال وعقود التسليح الباذخة. فقد أثارت السياسات المعلنة للثورة الإسلامية في إيران الكثير من الحيرة والريبة لدى الغرب وفي المنطقة، وظهر واضحاً بأن مواقف إيران الشاهنشاهية هزمت لصالح بدائل أكثر راديكالية مؤيدة لقضية فلسطين ومعادية لإسرائيل والغرب و"للشيطان الأكبر" مع تلميحات واضحة لـ "تصدير الثورة" وشعارات تتجاوز مضامينها الحدود الوطنية الإيرانية!

مع ذلك فإن التوترات الداخلية، وسياقات الخوف والشكوك والرقابة على الخارج، أعاقت قدرة العراق على بناء تحالفات دبلوماسية مستدامة، بدلاً من "التحالفات" الظرفية المدفوعة بالأموال والعقود.

لم يكن النشاط الدبلوماسي مبنياً على استراتيجيات طويلة الأمد بل ردود أفعال وانفعالات "معززة" بسياسات القمع واستخدام السلاح الكيمياوي، في الجبهات وضد السكان المدنيين في حلبجة ومناطق أخرى، استمرت معها العزلة التدريجية للعراق على الساحة الدولية.

أما في فترة غزو الكويت، فقد شهدت الدبلوماسية العراقية انهياراً شبه كامل أمام هول المغامرة والضغوط الدولية وملامح الحرب المدمرة. ووجد سفراء العراق في الأمم المتحدة ولدى الدول العظمى وغيرها أنفسهم أمام مهمة شبه مستحيلة: تبرير الغزو وشرح منطق السياسات العراقية، وسط تكتلات دولية موحدة ضد بغداد!

لقد ظهر الفشل شاملاً في الفصل بين السياسة الداخلية الاستبدادية بلا حدود والأدوار الدبلوماسية المحكومة باعتبارات دولية معروفة. فالبيانات الرسمية المحكومة بالخطاب الأمني الداخلي لا تصلح كأدوات للتفاوض ولا تفتح آفاقاً للحوار الدولي. ولم تأخذ القرارات العسكرية العراقية الدبلوماسية الدولية باعتبارها مكوناً حقيقياً للسياسة الخارجية، وفقد العراق مصداقيته الدولية، وصار العمل الدبلوماسي أكثر صعوبة وتعقيداً.

أضاف الحصار الاقتصادي الذي أعقب غزو الكويت بعداً جديداً من التعقيد، وتحوّل السفراء إلى صُناع رسائل احتجاج وترويج مشاهد الأطفال المرضى ومظاهر الفقر والخراب في ظل قيود صارمة على الموارد والتصدير والاستيراد والسفر وغير ذلك. انعكس ذلك على الأداء المؤسسي للوزارة، التي شهدت تسرب الخبرات نتيجة الاستقالات أو الهجرة أو التنكيل بالموظفين الذين لا يلتزمون بخط البعث، فصارت أكثر هشاشة أمام التحديات الدولية. وغاب التنسيق بين وزارة الخارجية والوزارات الأخرى ذات العلاقة مثل الدفاع والنفط، نتيجة تمركز السلطة بيد دائرة محدودة جداً في قيادة الدولة. وتسبب هذا الانغلاق في اضعاف موقف العراق التفاوضي وفتح الباب لمزيد من الضغوط الدولية.

اتخذت الأحداث العسكرية بعداً سياسياً وإعلامياً لم تعرفه الدبلوماسية العراقية من قبل، ولذلك بقيت عاجزة أمامها في ظل الرقابة الداخلية على المعلومات والصور الرسمية. فالحروب بالنتيجة لم تكن مجرد صراعٍ عسكري على الأرض، بل كانت تحدياً دبلوماسياً استثنائياً كانت فيه وزارة الخارجية أداة دفاعية مرتبكة في مواجهة الالتزامات الدولية من جهة، والقيود المفروضة من السلطة الحاكمة من جهة أخرى.

أضحت الدبلوماسية العراقية خاضعة لتقلبات السلطة العليا وليس لمبادئ الاستقرار أو المصالح الوطنية طويلة المدى، وصار الفصل بين مصالح الدولة والمصالح الشخصية لبعض صانعي القرار أمراً مستحيلاً. ولم يعد الدبلوماسي ملزماً بالوظائف التقليدية مثل التمثيل أو التفاوض، بل صار يتحمل ضغوطاً متعددة المستويات تراوحت بين إدارة المساعدات الإنسانية، والدفاع عن القرارات العسكرية، وحتى مراقبة الجاليات العراقية في الخارج.

وهذا الإرهاق المؤسسي له أثر بالغ على طبيعة العلاقات الخارجية، ولم يظهر العراق كدولة مستقرة بل متعثرة، تمر بأزمات متلاحقة، تعاني من خلل استراتيجي في علاقاتها مع الدول الكبرى، ومن تقلبات حادة في العلاقة مع دول الجوار الإقليمي، وعجز واضح عن تسويق خطابها الرسمي، وتخلف في تدبير التعامل مع أدوات الاتصال الحديثة. وبالنتيجة تحولت الدبلوماسية الى مجرد وظيفة بروتوكولية وغطاءً للعمل المخابراتي، وليس أداةً لإدارة التحديات المعقدة أمام ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية متزامنة.

-يتبع-

نحو تشريع وطني لتجريم الإبادة الجماعية في العراق



د.خالدة خليل

تُشكّل العدالة الأساس الأخلاقي والسياسي لوجود الدولة، وبدونها تفقد السلطة معناها، ويتحوّل القانون إلى أداة شكلية عاجزة عن حماية المجتمع. وعندما تُنتهك الحياة الإنسانية على نحو جماعي، عبر القتل الممنهج، والتهجير القسري، وسبي النساء، وتفكيك العائلات، يصبح إنصاف الضحايا التزامًا أخلاقيًا سابقًا على أي اعتبار سياسي أو قانوني، إذ إن الدولة التي تعجز عن معالجة جراح مجتمعها تُقوِّض الثقة بها، وتفتح المجال أمام الفوضى أو الانتقام.

لقد ارتكب تنظيم داعش جرائم جسيمة تمثلت في القتل المنهجي، والاغتصاب المنظّم، وخطف الأطفال ونقلهم قسرًا، وتدمير البُنى الاجتماعية والثقافية لجماعات بعينها. ووفقًا لمعايير القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، فإن هذه الأفعال تُشكّل بوضوح جريمة إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، لأنها استهدفت الوجود الإنساني لجماعات كاملة، وثقافتها، وذاكرتها، وحقّها في البقاء.

تكمن المعضلة الأخطر في الفراغ التشريعي داخل المنظومة القانونية العراقية، إذ إن القانون العراقي، ولا سيما قانون العقوبات النافذ، لا يتضمن حتى اليوم نصًا صريحًا ونافذًا يتيح محاكمة جرائم تنظيم داعش بوصفها جريمة إبادة جماعية بشكل مباشر، رغم التزامات العراق الدولية ومصادقته على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948، وانضمامه إليها عام 1959، الأمر الذي يفرض على الدولة واجبًا تشريعيًا وعمليًا لمكافحة هذه الجرائم.

وعلى الرغم من وجود اعتراف تشريعي بأن ما ارتكبه تنظيم داعش بحق الإيزيديين يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وذلك بموجب قانون الناجيات الإيزيديات رقم (8) لسنة 2021، ولا سيما المادة (7) منه، إلا أن التحدي الأساسي يتمثل في غياب قانون عقابي وطني شامل وأدوات إجرائية فعّالة تضمن توصيف هذه الجرائم ومحاكمتها وفق أركان الجرائم الدولية، وهو ما يشكّل عائقًا قانونيًا جوهريًا.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن مصطلح "الإبادة الجماعية" ورد في قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا، وتحديدًا في المادة (11)، إلا أن نطاق تطبيقه يظل محصورًا بمحاكمات تلك المحكمة الخاصة، ولا يشكّل إطارًا قانونيًا عامًا يمكن الاستناد إليه في محاكمة جرائم داعش في الوقت الراهن. وبذلك، فإن مجرد وجود المصطلح في التشريع لا يغني عن ضرورة سنّ قانون وطني شامل ومتكامل لمعالجة الجرائم الدولية، وبما ينسجم مع التزامات العراق الدولية.

إن الجريمة التي لا تُسمّى باسمها القانوني الصحيح تبقى جريمةً منقوصة الاعتراف، وقابلة للتسييس أو الطمس المؤسسي. فالقانون لا يقتصر دوره على إنزال العقوبة، بل يضطلع بوظيفة إقرار الوصف القانوني الملزم للوقائع الجسيمة، وترسيخ معيار المساءلة، وتحديد المسؤولية الجنائية بشكل لا يقبل التأويل أو الانتقائية، بما يفرض التزامًا قانونيًا على الدولة بالملاحقة والمساءلة وجبر الضرر. وحين يغيب توصيف الإبادة الجماعية، يغيب معه الإقرار القانوني بالنية الإجرامية الهادفة إلى إفناء جماعة بشرية، ويُختزل الألم الجمعي في إجراءات جنائية مجزأة تعجز عن عكس طبيعة الجريمة وأثرها الوجودي، وينبغي عدم التعامل مع هذه الجرائم بمنطق التقادم أو النسيان، بل بمنطق التوثيق والملاحقة المستمرة، انسجامًا مع الطبيعة الاستثنائية للجرائم الدولية. فالعدالة هي التزام أخلاقي وقانوني يستمر ما دام الظلم قائمًا، ويظل التأجيل يفاقم الألم ويُضعف ثقة المجتمع بالقانون.

ورغم المحاولات الجادّة التي بذلها إقليم كوردستان لإنشاء محكمة خاصة بمحاكمة عناصر داعش، اصطدمت هذه الجهود بعقبات دستورية وقانونية، من بينها رفض المحكمة الاتحادية للمقترح، وبقاء الملف معلّقًا دون إنشاء محكمة متخصصة حتى اليوم. ولم يصدر عن البرلمان العراقي اعتراف تشريعي صريح بالإبادة الجماعية أو توجيه واضح للقضاء باتباع مسار استثنائي يتناسب مع حجم الجرائم المرتكبة وخطورتها.

تأجيل العدالة لا يعني الحياد، بل يُنتج فراغًا خطيرًا في الوعي الجمعي. عندما يشعر الضحايا بأن آلامهم مهملة وحقوقهم مؤجّلة، يتآكل الإيمان بالقانون، ويتحوّل الإحباط إلى بيئة خصبة لانهيار الثقة بالمؤسسات. كما تشير تجارب دول أخرى إلى أن العدالة ممكنة رغم حجم الجرح: في جنوب أفريقيا، شكلت لجنة الحقيقة والمصالحة نموذجًا ربط العفو بالاعتراف الكامل، ووضع كرامة الضحايا في صلب العملية؛ وفي رواندا، تم اعتماد نظام متعدد المستويات جمع بين المحاكم الدولية والوطنية والمجتمعية، مقرونًا ببرامج تعليمية وتنموية لمعالجة جذور الإبادة. تجارب دول أمريكا اللاتينية، مثل الأرجنتين وتشيلي وغواتيمالا، أكدت أيضًا أن الاعتراف والتوثيق شرط أساسي لشفاء المجتمعات، وفي البوسنة والهرسك، أُنشئت محاكم خاصة ودولية لدعم الضحايا، خصوصًا الناجيات، عبر رعاية نفسية واجتماعية وتعويض قانوني.

إلى اليوم، لم تُترجم هذه الدروس إلى إرادة تشريعية مكتملة داخل العراق. فاعتراف الدولة بالإبادة الجماعية وتأمين التعويض للضحايا وإعادة المهجّرين لا يزال غير مكتمل، رغم الجهد المبذول في إصدار قانون الناجيات الإيزيديات، الذي يمثل خطوة أولى في العدالة الانتقالية لكنه لا يكفي وحده لإنصاف جميع الضحايا. العدالة الحقيقية لا تتحقق بإصدار القوانين وحدها، بل بتفعيلها، بدءًا بتسمية الجريمة باسمها الصحيح، ومحاسبة كل من له يد مباشرة أو غير مباشرة في الجرائم، دون استثناء أو انتقائية.

فالعدالة، حين تتحقق، لا تُعيد الماضي، لكنها تشكّل الضمانة الأساسية لعدم تكرار الجرائم الجماعية. وبين دولة تواجه ماضيها بالتشريع والمحاسبة، وأخرى تؤجل الحقيقة وتراكم الإحباط، يقف العراق اليوم أمام خيار حاسم: إما أن يُقِرّ بالإبادة الجماعية توصيفًا وتشريعًا، ويُحمِّل مرتكبيها المسؤولية الجنائية الكاملة، ويؤسس لمسار عدالة انتقالية شامل، أو أن يترك الجرح مفتوحًا، بما يحمله ذلك من مخاطر إعادة إنتاج العنف وتقويض أسس الدولة وسيادة القانون.

الابنية العراقية كجثة للأدب ولغته عند رفعت الجادرجي

أحمد حسن





في كتابه دور المعمار في حضارة الإنسان يفتح مؤلفه المعماري العراقي رفعت الجادرجي أسئلة كثيرة يتجاوز فيها سياق البناء ليبلغ جذور المجتمع منها سؤال، كيف تتكون العمارة؟ وكيف تنكسر؟ وما علاقة وعي المجتمع والنص الأدبي بها؟

يرى الجادرجي أن العمارة لا تظهر باعتبارها عملا هندسيا خالصا قام به حرفي وأنها تظهر نتيجة تراكم طويل من تأثر المجتمع في اللغة وأدبها ويعني أن الأدب الذي يؤثر في المجتمع يجعل المجتمع ينشئ عمارة تشبه الأدب الذي انسجم معه، ويضرب أمثلة حول الأدب الإنجليزي والفرنسي والروسي وتأثير الأدب في تشييد العمارة ويأخذنا إلى تأثير الأدب في فترة حكم المأمون العباسي، وكيف شيدت العمارة العباسية نتيجة الأدب واللغة آنذاك، هذه الدلالات التي يقدمها رفعت الجادرجي تجعلنا نفهم الفوضى العمرانية الحالية في الأبنية العراقية إذ تغدو الأبنية فوضوية ومتنافرة وبلا نسب ولا انسجام وإنها تكشف عن خلل أسبق في بنية ثقافة المجتمع وفي موقع الأدب داخل المجتمع.

ما شد الانتباه في فكر الجادرجي ليس قراءته للعمارة وحدها هي نظرته الأنثروبولوجيا الواسعة التي ربطت اللغة وأدبها بالعمارة ويظهر كيف للأدب دورا في وعي المجتمع ووعي المجتمع في بناء عمارة تشبه جماليات الأدب من شعر وقصة ورواية ومسرح إلى آخره وبالتالي نجد أن مقياس الأدب الحضاري عنده يمكن قراءته في رؤيته للعمارة وعندما تكون العمارة فوضوية غير متناسقة الأشكال والفنون، تشبه صريفة يستخدمها البدو الرحل في تنقلهم بين الصحراء فإن المجتمع الذي يعيش داخل هذه العمارة يكون غير حضاري لم يعرف الأدب وأهمية اللغة ويعيش الحداثة بإطار البداوة.

واتباعا لرؤية الجادرجي عام 2010 عندما كنت أمشي على ضفاف دجلة من شارع أبي نؤاس وصولا إلى باب الشرقي مرورا بالسعدون في بغداد اذ شعرت في ذهني أنني لا أعبر شوارع بقدر ما أتنقل بين طبقات زمنية متراكبة وأن العمارة التي رأيتها لا تشبه ما يحيط بحي الزعفرانية الذي أعيش به. العمارة التي رأيتها بدت أقرب إلى سرد طويل وفيه من الزقورات القديمة ومن بغداد العباسية، ومن أحلام مدينة عرفت كيف تصوغ نفسها بالكلمات قبل الطابق. والأرصفة تحمل صدى شعر أبي نؤاس والمتنبي والجدران تحفظ أثر الفكرة التي قدمها الكندي والمدينة تعرض نصها لمن يقرأ بعين الروح.

وفي الوعي العراقي القديم، لم يختزل الأدب في قصيدة أو كتاب كما أن العمارة لم تفهم على أنها طابوق وعمال. الاثنان تحركا معا كجسدين يتقاسمان نبضا واحدا ومن أور إلى بغداد العباسية ومن الأسواق إلى القباب، كان الشعر يكتب الفضاء العام وكانت المباني تنطق بلغة الفكر.

أبي نؤاس لم يترك كلمات معلقة في الهواء فهو أسس شارعا وروحا ومزاج مدينة. والكوفة صاغت عمرانها كما صاغت نحوها، والبصرة بنت منطقها المعماري كما بنت عقلها الجدلي، وبغداد جمعت ذلك كله، فصار المتنبي همسا في الأزقة والجاحظ أثرا في المكتبات والقباب ذاكرة تعرف كيف صنع الإنسان قبل المكان. وكل قبة ارتفعت كانت تفهم الفلسفة وكل مبنى كان يقرأ الكندي وابن الهيثم والخوارزمي وكل شارع حمل وعي مدينة تعرف معنى التناسب بين الفكرة والشكل.

في الزعفرانية عشت في مدارسها ومجتمعها فالناس قبل عام 2003 كانت تتأثر بأدب حزب البعث في المسلسلات والأغاني والمسرحيات التي كانت تنتجها سلطة صدام حسين. وان أدب البعث في زمن صدام تمثل في مسلسل ذئاب الليل الجزء الأول والثاني، وأيضًا مسلسل عالم الست وهيبة ومسرحية بيت الطين، وشعر خضير هادي، وافلام وثائقي ذاكرة كي لا ننسى عن الحرب العراقية الايرانية، وأغاني كاظم الساهر و حاتم العراقي. ولم نر أدب الجواهري، ولا الأدب الأنثروبولوجي لعلي الوردي، ولا أدب العمارة لرفعت الجادرجي، ولا المقامات العراقية القديمة، ولا ادب شعر مظفر النواب وعريان السيد خلف لم نتعرف على الأدب الإنجليزي والفرنسي والإغريقي، ولا حتى السومري والبابلي. علق في أذهاننا أدب ابن زمزم مهيدي في عالم الست وهيبة وأبو جحيل وادب عريف شلتاغ وقرية الديسيم. هذا النوع من الأدب أنتج مجتمعا فارغ الذاكرة ومجتمعا لا يملك قيمة حضارية ومجتمعا استبدل المصطلحات الحضارية بمصطلحات البداوة التي روج لها حزب البعث. وهذا الأدب أنتج لنا عمارة وأسواقا وشوارع مثل سوق الهواء، الذي شكله أسوأ من حياة البداوة في العصور الجاهلية، وأنتج شارعا اسمه شارع البطل وأنتج عمارات بأسماء القبائل والعشائر، وعمارة لا تحترم الطفولة ولا المرأة ولا تحترم ذات العراقي. وهذا الأدب أنسى العراقيين زرياب العراقي والإتيكيت الذي سوقه إلى الأندلس في الأكل والطعام، فتحولت البيوت العراقية من نها بيوت الزعفرانية في التسعينيات إلى الأكل على الأرض وبطريقة بدوية كما كان يعشها صدام حسين في قرية العوجة لأن السلطة أنتجت أدبا يشجع على البداوة التي يريدها صدام حسين وحاشيته لانهم بدو رحل.

وبعد عام 2003 أخرجت السلطة أدبا أسوأ من أدب حزب البعث، البداوة الدينية. أخرجوا لنا أدبا أكمل مشروع أدب صدام حسين، أدبا حولوا فيه الأغنية العراقية إلى كولات عشائرية قبلية بدوية، والقصيدة إلى نص ديني قبلي، ونشروا صورهم في الشوارع العراقية، وحولوا أسماء المدن مثل ساحة الفردوس. أنتجوا مزيدا من البداوة الدينية. لم يخرجوا لنا الشريف الرضي الشاعر وذات الادب الجمالي ولم يخرجوا لنا ادب البويهين مثل وزيرهم ابن سينا. حتى تحولت المدن في العراق إلى صرائف عشائرية اشبه بسقيفة بني ساعدة، وأصبحت الدكة العشائرية أدبا، والكولة العشائرية أدبا، وتحولت المدن إلى عشوائيات، مما يجعل العراق اليوم أشبه بقرية تعرضت لهجوم من قبيلة أخرى، تشبه قرى حرب البسوس قرية مات الأدب الحضاري فيها، الادب تاثر به الشريف الرضي والطوسي والإدب الذي انتج نهج البلاغة وحلت بدلا عنه ثقافة بدوية نظام السياسي في العراق تنتج عمارة حديثة بطراز بدوي مولات بدوية وجسور متخلفة الموقع قبل المظهر.

ويمكن تلخيص ما أثاره المعماري الجادرجي في أن الصراعات بين البداوة الحضارة تسللت إلى اللغة واللغة انكمشت لصالح البداوة، فتحول الشعر اليوم إلى خطاب قاس فاقد للحرفة، وانحنى النص الادبي أمام السلطة. ورأينا كيف يجلس الادباء قبل الانتخابات مع رئيس السلطة ومع هذا الانحناء تغيرت هيئة المدن. الأبنية فقدت نسبها، والألوان تفرقت، والتناسق غاب. ظهرت مشاريع تحمل أسماء الحكام الجدد، لا أثر للحضارة وأدبها. والمدينة بدأت تنوح بصمتها والعمارة صارت مشهدا يشبه جثة مرمية في مكب نفايات.

رفعت الجادرجي كان يلتقط هذا الصدى، كان يرى الأرض العراقي وهي تتألم تحت أبنية لا تفهمها وكان يدرك أن التشوه لا يولد في الخرسانة بقدر ما يكمن في الفكرة التي سبقتها.

حنون مجيد ينقش الغياب على ابواب مغلقة!

لؤي غائب صالح

تلمّستُ السيرة الذاتية «حجر صغير» للروائي حنون مجيد، فإذا بها ومضة نار من جراح الحقيقة. كُتبت بروح لا تخشى الوجع، ونُقشت على جدران الوعي، لتجسّد الإنسان في أقسى لحظاته وأحلاها، عبر صراعه الدامي والطويل وهو يحاول ان يعبر بجهد السبيل غير عابئ بالحواجز العالية واسلاكها الشائكة قاطعا في كل مرة عبر مشواره الطريق ذاتها مذ درج عليها اول وهلة، فتى يافعا تقوده اليها اماله الكبار بحبور تارة وتارة أخرى يسلكها كهلا بخطى ثابتة عبر المدن القديمة اذ تجول فيها، وكتب عنها حجرًا حجرًا، وجعل من صدى الهمسات والصرخات نشيدًا يتسلّل بين الضلوع كنسمة حزينة في ظهيرة خانقة، نسمة عرفها وخبر صمتها.

يمشي في الأزقة، يسمع أنين جدرانها، ويُلصق أذنه على أبواب مغلقة منذ عقود، أبواب نُقش عليها الغيابُ. كان يغلبه شغف عارمٌ لأن يصغي لما تخبّئه الأرصفة حين ينام الناس، وللرسائل التي لم تصل أبدًا. إنها نداء من عمق التجربة الإنسانية، وصرخة مكتومة من قلب نقي، ووثيقة حب صافية وحزينة لمن أعطى حتى آخر رمق. وحين تطلعت الى العنوان وجدته في ذروة الجمال والرقة، يختزن روح النص كلّه؛ الصمت الذي يحتويه، الجماد الذي شعر به، والذاكرة التي كانت تحيا داخل الصخر ثم تتحرر... فالنص يشبه حجرًا أملس، وُضع في مكانه، يعود الى اللمعان كقلب جاء من بعيد... من الهور، من النهر، من المدينة، هذه الأماكن التي تتقاطع فيها ذاكرة الكاتب مع ذاكرتنا الجمعية.

عرف الكاتب كيف يضع الكلمات في مواضعها، كأنها مصابيح خافتة تقود عبر ممر الروح. أضفى على النص روحًا شعرية عالية، ورمزية رقيقة، وفلسفة خفيفة تجري تحته كجدول خفي، تقرأ الحلم وتمنح القارئ شعوراً بأنه يكتشف ذاته لا بطل النص، مع مساحة مفتوحة للتأويل دون أن يفقد النص وضوحه الوجداني.

كانت المقدمة بذرة لما تكشفه النهاية، دون أن يشعر القارئ بفاصل بينهما؛ فقد جاءت أكثر شاعرية وهدوءًا وعمقًا. وكأنها تنهي الكلام وتبدأ الشعور. استطاع حنون مجيد أن يفتح بابًا على ظلام هادئ، يحسّ فيه المتلقي أن شيئًا يتشكّل خلف الكلمات. وصرخ بحبّه للقص حين انغمس فيه بروحه قبل عقله؛ فهو عاشق للكتابة، عاشق للفكرة التي تتجسّد مرتين: مرة عقلاً ومرة روحًا.

احتفظت السيرة بموسيقى القلق التي كُتبت بها، وظلّت أمينة لروح السرد، وهي تسعى إلى التوثيق بحرارة الوجدان، لتجعل الصورة دامية وواضحة دون أن تفقد شاعريتها، محافظة على ذلك الخيط السردي الرقيق الذي يجعل منها حكاية مؤثرة، لا مجرد نظرة إلى ماضٍ سحيق.

كتبت «حجر صغير» بأسلوب رصين وتحليل محكم وبهيكل واضح، مع لمسة أدبية خفيفة تمنع النص من الجفاف. يحمل السرد دفءَ الزمن النقي، وتحمل الكلمات نداءً عميقًا من قلب الحياة... نداء لا يُرد ولا ينسى.



(الرجل الذي عاش تحت الأرض).. الصمود الشيوعي ضد عنصرية الرأسمالية

علاء المفرجي

تدور رواية (الرجل الذي عاش تحت الأرض) للكاتب الامريكي الشهير ريتشارد راي والصادرة عن المدى، حول شاب أمريكي من أصل أفريقي، هارب من الشرطة، يقفز إلى فتحة صرف صحي ليجد نفسه مسجونًا في ظلامها الدامس. يبدو أن الشرطة اتهمته بقتل السيدة بيبودي، لكننا لا نعرف أبدًا ما إذا كان قد ارتكب الجريمة بالفعل أم لا. وبينما يخوض الشاب في الوحل، يواجه خيارات متعددة، وعلى عكس بيغر توماس اليائس، الذي يُجبر على قبول أي مساعدة تُقدم له، فإن بطل رايت، الذي لا يُعرف اسمه عادةً، يُمعن النظر في جميع الخيارات بعين المقامر الباردة. الموت، الهروب الأبدي، هو الخيار الأول الذي يُقدمه له القدر. يرى جثة طفل رضيع صغيرة عارية عالقة في مخلفات المجاري، فيتأمل مغزاها بالنسبة له، ثم يركلها ليُحررها من مكانها ويدفعها مع التيار.

من خلال شق في جدار صندوق صرف صحي مهجور، يطل على قبو كنيسة سوداء ويتفحص الدين الأمريكي الأفريقي، الذي يجده عاجزاً بشكل مثير للسخرية عن التعامل مع مشاكل الحياة:

كانت ردة فعله الأولى هي الضحك، لكنه كبح جماحه. فكّر: «لا ينبغي لهم فعل ذلك». لكنه لم يجد أي سبب يمنعهم من ذلك. مجرد الغناء بينما يهب عليهم هواء المجاري. ينتابه شعور بالرغبة في الصراخ بأن غناءهم كله عبث، لكنه يكبح جماح هذه الرغبة.

في جوهرها، تتناول رواية "الرجل الذي عاش تحت الأرض"، كما في رواية "الجريمة والعقاب" لدوستويفسكي، مخاطر الخيار الاجتماعي والسياسي المتمثل في العزلة التامة. وهو نوع من الهجرة من أمريكا أطلق عليه رالف إليسون اسم "العيش تحت الأرض" في مقالته النبوئية عام 1945 عن رايت. وكما فعل دوستويفسكي من قبله، يوضح رايت بدقة كيف يُضعف الانفصال عن العالم تدريجيًا الشخصية الأخلاقية للمنبوذ، وفي النهاية، جوهره الإنساني.

في البداية، يفقد البطل تدريجيًا إدراكه لكيفية ارتباط أفعاله بالآخرين، بالإضافة إلى إحساسه بالقيم الأخلاقية ووعيه العملي بالآثار الفعلية. يتسلل إلى متجر أجهزة راديو ويسرق بعض البضائع التي لا يستطيع استخدامها. وعندما يرى لاحقًا صاحب المتجر يتهم أحد الموظفين بالسرقة، يتساءل عن سبب عدم شعوره بالذنب، متكهنًا بأن السبب الرئيسي لغياب الشعور هو عجزه عن ربط البضائع بالناس. أي أنه لا يستطيع إدراك أنه يأخذ شيئًا من شخص ما. في مشهد لاحق، بعد أن يسرق خزنة، يشاهد الشرطة وهي تنهال بالضرب على حارس أمن لإجباره على الاعتراف، ولدهشته، لا يشعر إلا بقليل من الندم. باكتشافه أن كل شيء ممكن، يتوصل إلى اكتشاف جانبي مفاده أنه لا يوجد شيء غير مبرر أخلاقيًا: "ربما كل شيء صحيح"، تمتم. "نعم، إذا كان العالم كما صنعه البشر صحيحًا، فإن أي شيء آخر صحيح، أي فعل يقوم به الإنسان لإرضاء نفسه، القتل، السرقة، التعذيب."

عند خروجه من الحفرة إلى وسط حركة المرور، وجد الشاب أن السيارات تنحرف "لتجنبه وتجنب الحفرة المفتوحة"، وصرخ صوت: "أعمى أيها الوغد؟" (أي أعمى عن حقائق الدنيا).

بعد ذلك بوقت قصير، دخل كنيسة للسود، أملاً في العزاء. اشتكى صوت مجهول من أنه "قذر"، فأعاده أحد المرشدين إلى الشارع. لاحقًا، وبشكل غير مفهوم، ذهب الشاب مباشرة إلى مركز الشرطة واعترف بجريمته. كشف رجال الشرطة أن شخصًا آخر قد اعترف بالفعل بجريمة قتل بيبودي، وحاولوا تجاهله ووصفه بالمختل. لكن الرجل الذي كان يعيش تحت الأرض لم يعد يفهم حقيقة "الحرية" الاجتماعية. بدلاً من ذلك، أصر على أن تعتقله الشرطة، ولتأكيد قضيتهم، أن يرافقوه إلى كهفه. شعر الضباط بالحرج، فتبعوا الرجل إلى مجاري الصرف الصحي، وبعد أن نزل من السلم، أطلقوا عليه النار.



باليت

ستار كاووش

الحياة جميلة... لكن!

تخيل أنك تغط في نوم عميق بعد منتصف الليل، وفجأة يرن صوت التلفون الذي يظل يتكرر حتى تصحو فزعاً. وهناك في الجانب الآخر يبدو المتصل غير مبالياً بفروقات التوقيت ولا بالإزعاج الذي يسببه لك، وغير مهتماً إن كان وقتك مناسباً للرد على إتصاله. تجلس على طرف السرير تفكر بالاتصال الليلي المزعج، فيما التلفون يَرن...ويرن... وكأن الشخص الذي في الجهة الأخرى يبدو مستغرباً لعدم ردك على إتصاله (المهم جداً) وربما يتساءل مع نفسه (أيُعقل أن يكون نائماً؟ لماذا لا يُجيب؟). نعم أنا نائم وأنتَ تحاول أن تسلب مني راحتي في هذا الوقت المتأخر!

لا يتوقف الأمر هنا على سوء تقدير الوقت فقط، بل يحرمك من النوم ولا تستطيع أن تغفو من جديد بعدما صحوت على صوت الهاتف. وحتى لو كنتَ قد وضعتَ هاتفك على وضعية الصامت فلم تتخلص من هذا النوع من الإزعاج، فإهتزاز التلفون يكفي لجعلك تصحو من النوم. والأغرب من كل هذا هو غالباً أن لا شيء يربطك بالمتصل، لا تعرفه ولم تتبادلا أرقام الهواتف ولا يوجد أي شكل من أشكال التواصل بينكما! لكنه رغم ذلك يرى الأمر من منظار آخر ولا يتردد بالإتصال بالوقت الذي يعجبه. والعملية تبدو هكذا، فما أن يفتح هذا الشخص تلفونه متصفحاً فيسبوك، يقع بصره على علامة الاتصال وينقر على أيقونة التلفون بثقة عجيبة ولا مبالاة. الذوق هو أن تراعي وقت الآخرين وتحترم خصوصياتهم. وحتى لو كنتَ مهتماً بهم فعلا، فليس من الصعب أن تعرف بأن الوقت متأخراً في البلد الذي تتصل به.

طريقة التعامل مع الآخر هي التي تعكس معدنك الحقيقي، وقيمة الإنسان تنبع من كيفية النظر الى الآخرين وطريقة إحترامه لهم، ومحاولة عدم التجاوز عليهم حتى لو كان ذلك دون قصد. والأمر يشبه طريقة أولئك الذين يمدون لك أيديهم للمصافحة، فيما هم ينظرون الى مكان ثانٍ أو الى شخص آخر! أو الذين تُلقي عليهم التحية بحرارة فيكتفون بالرد بإيماءة صغيرة من وجوههم!

يقولون أنها تفاصيل صغيرة وتحدث غالباً دون قصد، لكن المشكلة هنا هي أن أغلب التفاصيل التي تُصاحب سوء الذوق تحدث دون قصد، لأن الكثيرين قد تعودوا من الأساس على عدم الإكتراث بالآخر، كما نرى ذلك أثناء الكلام، حيث ينبثق الكثيرون بالتحدث دون منحكَ حق الكلام، وحتى لو تحدثت فأن لهم أساليبهم بمقاطعتك كل لحظة، وهذا هو مصدر قُوَّتهم الوحيد! نعم، قوتهم هي أن لا يمنحونك أية فرصة للكلام، وهذا برأيي تجاوزاً لكل حدود التواصل. قد تبدو الأشياء صغيرة، لكنها تقول الكثير عن ذوق الناس وطريقة تعاملهم. والغريب أن غالبية هؤلاء يكونون في الأغلب منفوشي الريش، متجهمي النظرات، عابسي الوجوه، ومقطبي الملامح. فكيف نثق إذن بمن يقول أن الحياة جميلة وهو ذاته متجهم الوجه؟ حتى الأبتسامة هي كرم رفيع المستوى، التحية كذلك، وهذا ما يجعلنا ننجذب الى هذا ونعجب بتلك.

الكثير من هذه التفاصيل والتعبيرات وطريقة التعامل تكتشفها أحياناً بالمصادفة، مثل الموقف الذي وجدتُ نفسي فيه قبل بضعة أيام، حيث كان عليَّ ولسبب ما التواصل مع شخص عراقيٍ في شمال هولندا، كان بمثل عمري أو أكبر مني قليلاً، يبدو لطيفا وطيباً كعادة العراقيين، لكني انتبهت الى شيء مهم وغريب جداً أثناء الحديث معه. فهذا الرجل لم يكف عن مناداتي بكلمة حجي، حيث كان يقحم هذه الكلمة مع كل سؤال أو طلب أو مخاطبة، كقوله (شكراً حجي، تعال حجي، تمام حجي، تسلَم حجي...) وهكذا ما أن يسألني أو يطلب مني شَيئاً أو يشير إلى حالة معينة إلا ويخاطبني بكلمة حجي التي شعرتُ بأنها إحتلت أسمي وهيئتي ووضعي الكامل. في البداية ظننتها مصادفة، لكنه بعد أن كررها أكثر من عشر مرات في غضون دقائق، فهمتُ بأنني المقصود والمستهدف حقاً بهذه التسمية. ما معنى حجي هنا؟ ولماذا أكون حجياً بالنسبة له؟ ألم يتعلم الناس كلمة أستاذ لمخاطبة الآخرين الذي لا يعرفونهم؟ فكرت كثيراً بهذه الكلمة التي ذكرتني بشخصية حجي راضي التي قدمها الفنان سليم البصري. ورغم معناها الجميل عند الكثيرين، لكني مازالت أردد ضاحكاً هذه الكلمة مع نفسي، حتى تخيلتُ بأن معرضي القادم ربما سيكتب عنه (معرض الحجي ستار كاووش).

طريقة التعامل مع الآخر هي التي تعكس معدنك الحقيقي، وقيمة الإنسان تنبع من كيفية النظر الى الآخرين وطريقة إحترامه لهم، ومحاولة عدم التجاوز عليهم حتى لو كان ذلك دون قصد.



Editor-in-Chief
Fakhri Karim
General Political daily
9 February 2026
www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net
"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

الطقس

بغداد / C° 23 - C° 13	الموصل / C° 16 - C° 9	أربيل / C° 27 - C° 13
البصرة / C° 26 - C° 13	الرمادي / C° 23 - C° 12	النجف / C° 23 - C° 13

اقـــرأ



أحزان فرتر

صدر عن دار المدى رواية "أحزان فرتر" للشاعر الالماني يوهان فولفجانج غوته، هي واحدة من أشهر الأعمال الأدبية في الأدب الألماني والعالمي. نشرت لأول مرة عام 1774، وتعتبر من الأعمال الرائدة في الحركة الرومانسية، تدور أحداث الرواية حول الشاب الحالم "فرتر" الذي يسافر إلى قرية ريفية بحثا عن الراحة والسكينة بعد تجربة مؤلمة، ويقع هناك في حب "شارلوت"، الفتاة الجميلة التي تولت رعاية إخوتها بعد وفاة والدتها، لكن الحب بينهما مستحيل لأن شارلوت مخطوبة لشخص آخر، تتناول الرواية مشاعر الحب واليأس والصراع الداخلي الذي يعانيه فرتر، مما يؤدي في النهاية إلى نهايته المأساوية.

أطفال هشام الذهبي وجزيرة إبستين

بعد جولة في دار الذهبي، وبعد أن أخذ منا التعب والذهول من فرط الإعجاب، جلسنا في كابينة صغيرة تقدم وجبات سريعة ساندويتشات البرغر والشاورما والبطاطا المقلية. في شارع بغداد داخل البيت العراقي للابداع، كنت برفقة هشام الذهبي، وعدد من الأصدقاء: د. عبد العزيز البدري، د. حسين السعدون، المخرجة السويسرية العراقية عائدة، الدكتور الصيدلي عمار القادم من روسيا، والشاب سجاد صاحب دار جيم. أدار الجلسة الشاب صلاح احد أبناء الدار، وقدم لنا الطعام مشاكس الدار "تفاحه"، وهو من مشاهير التيك توك.

□ د. غادة العاملي







الباب مفتوحا، يدخل منه الأولاد مستفسرين أو محيين، يحومون حول والدهم وضيوفه بفضول المحب.كانت الإشارات بطرف العين كافية للفهم، إيماءة بسيطة من الذهبي تختزل جملا كاملة، يفهمها الأبناء فورا. يحفظ أسماءهم، مراحلهم الدراسية، مواهبهم، ما يدرسون، ماذا يأكلون، وماذا يحبون. تذوقنا ما أنتجته أيديهم من طعام يفاخرون به ويقدمونه للزائرين ضمن مشروع الدار، ثم نهضنا نتجول في أروقة المكان.

على مساحة اكثر من ١٠٠٠ متر توزعت الصالات، غرف استراحة ومعيشة غرف مشاهدة تلفزيون، مكتبات، عيادات أسنان، ورش خياطة، ملاعب، ألعاب، ساحات كرة، جدران تحمل نتاجاتهم الفنية، غرف حاسوب وتكنولوجيا حديثة، غرف اجتماعات أنيقة. وسلسلة مطاعم، المكان أشبه بمغارة علي بابا، كل ما تسأل عنه تجده أمامك.

صادفني اثناء الجولة طفل بعمر يقارب الثامنة. كان مبتسما، وملامح وجهه تحمل فخرا واعتزازا وطمأنينة . لفت انتباهي جمال بلوزته البيضاء الأنيقة. ودون بقية الأطفال، رفع يده ليصافحني. رفعت يدي، ولاحظت بطئا في حركته لم أفهم سببه إلا حين شد قليلا على يدي وغمزني بعينه بفخر.

كان فخورا بيده الاصطناعية.

ثم انتبهت... لم تكن يدا واحدة.

كلتا يديه كانتا اصطناعيتين، مبتورتين من الكتفين.

كان عائدا لتوه من رحلة علاج وتدريب خارج العراق.

بريق عينيه كان يتحدث عن فرحه بعودة يديه، وبعودته إلى لمس الحياة من جديد.

لا يوجد بينهم مكسورا، ولا مهموما، ولا وجها بلا جمال.

دخلت صفوفهم، فوجدت هندسة دقيقة للإدارة، وهندسة واعية للوعي، وهندسة إنسانية ذكية تجعلك جزءا من الكل أينما كنت.هناك زهد نادر... وتعال هادئ ولده الشبع والاكتفاء.

ما يفعله هشام الذهبي يبدو نقيضا لكثير من الفلسفات والتنظيرات الهشة والمراوغة .

قرر هذا الرجل أن يبني مدينته الذهبية بعيدا عن أفلاطون وجمهوريته الفاضلة. هو لا يبدأ من الدولة، ولا من المثال، بل يبدأ من الطفل بوصفه غاية لا وسيلة. تجسد هذا الحلم على الأرض بتجربة لم تسبقها تجربة، ولن تسمى بعدها تجربة أخرى.

تجربة تقوم على الإيمان بالفرد بوصفه مؤسسة أخلاقية، أسسها صدق المشاعر ولا غاية أخرى.

تقرأ في هذه الدار آلاف القصص. في كل واحدة منها دراما كاملة، عملا فنيا يسرد ضيم هذا البلد وقهر أبنائه.

إنها قصة العراق الخفي، المسكوت عنه، قصة ألف ليلة وليلة... ولكن لهذا الزمان. بعد الاحتلال، وتحديدا عام 2004، بدأ مشروع الذهبي في رعاية الأطفال المشردين في بيته الصغير بمدينة الصدر. لا دولة، لا مؤسسة دولية، لا شعارات. فرد واحد آمن بالإنسان، فآمن بنفسه، واستطاع أن يجسد مفاهيم حقوق الإنسان ممارسة يومية لا خطابا.

علاقته بأطفاله قائمة على المعرفة، والرعاية، والاحتواء.

الطفل هنا هو صاحب المكان، وصاحب القيمة، وصاحب السلطة المعنوية الكاملة.

مكان مفتوح، مرئي، يمكن دخوله والخروج منه بسلام.

مكان قائم على الانتماء لا العزلة، وعلى الثقة لا الخوف.

أطفال أسوياء، وشباب منفتحون على الحياة.

وفي الجهة الأخرى من العالم، يتجلى نموذج مغاير تماما.

العالم الغربي، الذي لا يتردد في اتهام الشرق بالإرهاب والتخلف، سمح لجيفري إبستين أن يبني منظومة كاملة لاستغلال الأطفال، داخل فضاءات مغلقة ومعزولة، تقوم على الإخفاء والتواطؤ، وتحكمها السلطة والجاه والمال وشهرة الأفراد.

هناك، لم يكن الاستغلال فعلا فرديا معزولا، بل نتاج فكر مشوه يرى الطفل جسدا قابلا للاستخدام، وترى الإنسان وسيلة لا غاية.

علاقة قائمة على السرية، والابتزاز، وكسر الإرادة، وتحطيم الأطفال وذويهم نفسيا وإنسانيا.

حمت هذه المنظومة دول، وإعلاما عالميا، وشخصيات سياسية واجتماعية نافذة، وقضاء حاول تجميل الصورة بعد إغلاق الملفات الأولى عام 2005.

وبصمت النخب الفكرية أو مشاركتها في التغطية، تحولت الجريمة من فعل مدان إلى منظومة حصينة، غير قابلة للكسر.

أنتجت ضحاياها أطفال محطمون، بذاكرة جريحة، وعدالة لزجة..

الغرب الذي يتهم الشرق بالتخلف، أنتج إبستين وحماه. والعراق الحالم لا المنكسر رغم الفوضى انتج عراقياً من زمن الحلم "هشام الذهبي" ليعمل بصمت ورجاء

سيدة كردية نائبة لرئيس الوزراء ووزيرة للدفاع في هولندا

□ متابعة / المدى



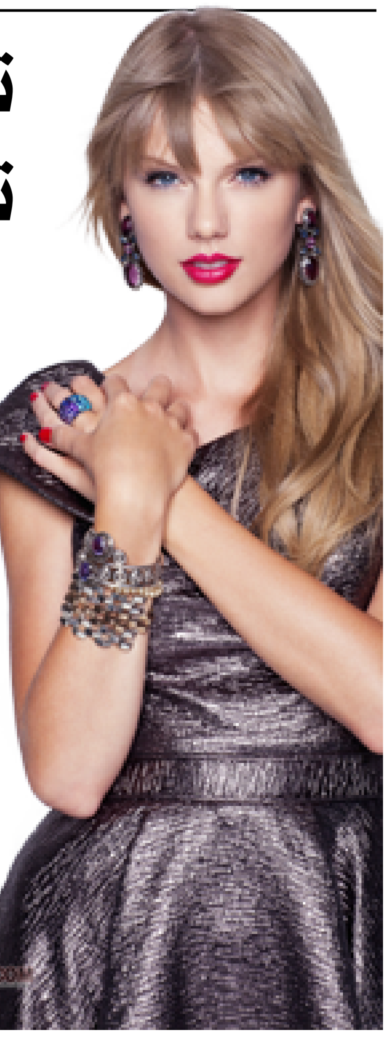
في خطوة تعكس مبدأ تكافؤ الفرص، وحقوق الاقليات في تولي مناصب سيادية، أعلنت الحكومة الهولندية، أخيراً، تعيين السياسية الكردية ديلان يشيلغوز نائبة لرئيس الوزراء ووزيرة للدفاع، ضمن التشكيلة الوزارية الجديدة التي جرى الاتفاق عليها عقب مفاوضات مطوّلة بين الأحزاب الفائزة في الانتخابات البرلمانية.

وتُعد يشيلغوز، التي تترأس «حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية»، واحدة من أبرز الوجوه السياسية النسوية في هولندا، إذ سبق أن شغلت منصب وزيرة العدل والأمن في حكومة مارك روتة، إضافة إلى عملها وزيرة دولة لشؤون الاقتصاد والمناخ.

وتنحدر يشيلغوز من عائلة كردية، فهي ابنة الباحث والأستاذ الجامعي يوجل يشيلغوز، المتخصص في علم الإجرام والمنحدر من محافظة ديرسم في كردستان تركيا، فيما تُعرف والدتها، وهي تركية الأصل، بدفاعها العلني عن حقوق الكورد في هولندا. وكان والدها من الناشطين لسنوات طويلة في أوساط الجالية الكردية للتعريف بالقضية الكردية.

وخلال مسيرتها السياسية، أكدت يشيلغوز في أكثر من مناسبة اعتزازها بأصولها الكردية، ومع تركيزها سابقاً على القضايا الوطنية الهولندية، فقد اتخذت في الفترة الأخيرة مواقف أكثر وضوحاً تجاه القضايا الكردستانية، ولا سيما ما يتعلق بالأوضاع في شمال سوريا.

تايلور سويفت تثير الجدل



أطلقت النجمة العالمية تايلور سويفت أخيرا الفيديو الموسيقي لأغنيتها الجديدة "أوباليت"، الذي جذب الانتباه بفضل طابعه الفانتازي والمليء بالأسرار، وهو ما اعتاده معجبوها من أعمالها السابقة.

ووفقا لما قاله نقاد لصحيفة "إندبندنت" قدمت سويفت العديد من الأدلة الرمزية في الفيديو لتثير اهتمام معجبيها في عملية "صيد الأسرار" التي أصبحت سمة مميزة لأعمالها. فمن الصورة العامة إلى الديكورات، كان الفيديو مليئًا بعناصر خفية تهدف إلى إشراك جمهورها في فك شيفرات الأغنية. ومع ذلك، تساءل النقاد عن جدوى هذا النهج الذي أصبح يبدو مملاً ويثير الإحباط للمشاهدين غير المهتمين بتفسير هذه الأدلة. وانتقادات الفيديو لم تقتصر على أسلوب سويفت في تضمين الأسرار فحسب، بل شملت أيضا تركيزها المتزايد على أسطورتها الذاتية.

ادباء ذي قار يحتفون بتجربة الشاعر كريم الزيدي ومجموعته "لا توقضوا الرسام"

□ ذي قار / حسين العامل

احتفى ادباء ومثقفو محافظة ذي قار بالمنجز الشعري للشاعر المغترب كريم الزيدي ومجموعته الشعرية (لا توقضوا الرسام) التي كرسها لاستذكار رسام عراقي قضى نحبه في صقيع الاغتراب.

واستهلت الأمسية التي نظمها اتحاد أدباء وكتّاب ذي قار على قاعة القصر الثقافي في الناصرية باستعراض ابرز مراحل حياة الشاعر الذي عاش لسنوات في مواجهة الموت في زنزانة الاعدام ابان حكم الدكتاتور وانتهى به المطاف لاجئا في ارض الغربة، اذ تحدث الدكتور حامد الشطري الذي ادار الامسية عن قسوة الاستبداد واثر الغربة في تجربة الشاعر كريم الزيدي.

وقالت نائب رئيس اتحاد ادباء وكتاب ذي قار الدكتورة مسار الناصري للمدى ان " الاتحاد وضمن موسمه الثقافي الحالي اقام امسية ثقافية للاحتفاء بالتجربة الشعرية للشاعر كريم الزيدي وتوقيع مجموعته (لا توقضوا الرسام) "، مشيرة الى تبني اتحاد الادباء لبرامج ثقافية متعددة من بينها الاحتفاء بالمنجز الابداعي والتعريف بالتجارب الادبية لمبدعي المحافظة. وبدوره قال الشاعر كريم الزيدي للمدى ان " مجموعة (لا توقضوا الرسام) كتبتها في كندا حينما فقدت صديقي الفنان التشكيلي كمال خريش الذي توفي في بلاد المهجر"، مبينا ان "قصائد المجموعة تجمع بين انثيالات الغربة والحنين ووجع الفقد الى جانب محاكاة للأعمال الفنية التي كان يرسمها الفقيد".

ويجد الزيدي الذي صدرت له ثلاث مجاميع شعرية تتمثل بـ(الجار الكندي وتشظي عاريا ولا توقظوا الرسام) ان الاحتفاء بتجربته الشعرية في مدينته الناصرية يشكل محطة مهمة في عودة النص الشعري الى حيث المدينة الملهمة للحنين".

كما تحدث الشاعر المحتفى به خلال الامسية التي حضرتها المدى عن خصوصية وظروف كتابة النص الشعري في ظل وحدة قاسية في بلد محاصر بالجليد"، مشيرا الى قصائد اخرى كتبها في الوطن ولم تنشر حتى الان"،



وتطرق الزيدي الى تجربة السجن التي عاشها في العراق وهو ينتظر في زنزانته تنفيذ حكم الاعدام ، مشيرا الى انها "تجربة قاسية لازالت تثقل الذاكرة وتمضي معه اينما حل ورحل "، واضاف ان " تجربة السجن تستدعي ان نفتح نوافذ الالم ليطلع عليها العالم وليسمع صراخ المعذبين في الزنازين المعتمة".

وشهدت الامسية تقديم اوراق وشهادات ثقافية عن الشاعر المحتفى به وعن منجزه الابداعي اذ تحدث الروائي نعيم عبد مهلهل عن وقائع الحياة في شعر كريم الزيدي ونحيب القصائد الذي يستدرج الحنين المؤلم من الغربة الى الوطن .

فيما اشار الكاتب داود الشويلي في ورقته التي تلاها نيابة عنه الناقد جبار وناس عن التكثيف اللغوي وتشكيل الصورة الشعرية في نصوص الشاعر كريم الزيدي ، لافتا الى ان " الزيدي اراد ان يقول في مجموعته الاخيرة ان (لا توقظ الرسام) كي لا يواجه بؤس العالم مرة اخرى " .

فيما تحدث الناقد علي شبيب عن منظومة البث السيميائية والدلالية في عناوين المجاميع الشعرية التي صدرت للشاعر المحتفى به، مشيرا الى ان مجموعة (لا توقظوا الرسام) تعتمد على العنوان الواحد والايحاء من خلال العنوان، لافتا الى ان ذلك انسحب على النص ايضا.

في حين تطرق القاص اياد خضير الى ما عبر عنه الشاعر المحتفى به في مجموعته الاخرى (تشظى عاريا) وانتقال الشاعر من حال الى اخرى عبر الرسم بالكلمات .

وفي ختام الامسية تحدث الشاعر حسن عبد الغني عن بصمة الزيدي واثره في المشهد الشعري والثقافي في مدينة الناصرية ، مشيرا الى ان " قصائده تحمل اوجاع الذات الشاعرة في لافتات تحمل هم الوطن "، واسترسل " الغربة فضاء لهتاف الوجدان والقصائد نشيد معبر عن الحياة بكامل تفاصيلها".

العمود الثامن

■ علي حسين

محنة صاحبة الجلالة

كرّس فائق بطي حياته من أجل غنى الصحافة التي تعمّق فيها، فقد كان في إمكانه أن يحوّل مجموعة من تفاصيل هذه المهنة إلى حكاية يتداولها الصحفيون. وكان يلتقط من أروقة الجرائد، ومن أحاديث الصحفيين، ومن السياسة، ومن الثقافة، ومن التاريخ، ومن النضال، ومن اصوات المكائن، ليحوّلها كلها إلى تقارير صحفية نادرة.

وإذا كانت حكايات الصحافة هي الباقية، فإن فائق بطي هو حكاية الصحافة العراقية، التي سنعود إليها كلما أخذنا الحنين إلى زمن النقاء والرفعة والأناقة في اللفظ والسلوك والوجدان.

عاش فائق بطي تقاليد ومعان لصحافة متميزة، تنفرد في البحث والكتابة والاستقصاء والضحكة والنصيحة والابوة الحانية، كلما أراد شدنا إلى عالم النقاء وصفاء المعنى.

لا أريد أن أصبح "براسكم" ضليعًا في شؤون الصحافة، ونحن على اعتاب مرحلة جديدة في تاريخ الصحافة العراقية تحول فيها نائب نقيب الصحفيين الى نقيب بالاجماع وارتضى السيد نقيب الصحفيين بمنصب النائب الاول، ولانني ما أزال خارج قلعة نقابة الصحفيين، اتمنى ان يتذكر جنابك أنّ عدد أعضاء نقابة الصحفيين في العراق تجاوز الخمسة عشر ألف، طبعا هذا الرقم يفوق بأرقام كبيرة عدد المسجلين في نقابة الصحفيين في مصر!، والأمر بالتأكيد لا يقتصر على نقابة الصحفيين وإنما يشمل العديد من النقابات التي تضم عدد هائل من الاعضاء.

وأعود إلى معشوقتي الصحافة التي ما تزال تعاني من الأسوار الشائكة التي يضعها المسؤول العراقي بينه وبينها، في الوقت الذي تجده يهرول وراء الصحف والوكالات الاجنبية، لكنه في الوقت نفسه يستنفر قوّاته، حين يشعر بأن الصحافة تتلصص على مشاريعه الوهمية، هذا المسؤول ستجده في الايام الأخيرة يتغنى في نتائج انتخابات نقابة الصحفيين.

ما تحتاجه الصحافة في العراق اليوم لا يتعلق بانتخابات تُستبدل بها المراكز، وإنما بحماية لحقوق الصحفي وبقانون تقاعد يضمن لعائلة الصحفي عيش كريم، بحرية في الحصول على المعلومة، بالوقوف بوجه مشاريع القوانين الجائرة مثل قانون حرية التعبير، بالدفاع عن الصحفيين الذين تتم مطاردتهم من قبل الاحزاب وكبار المسؤولين. ان هذه المطالب ليست استجداءا، ولا هي مكارم تتفضل بها السلطة، انها حقوق على لجنة الثقافة والاعلام البرلمانية ان تسعى لتنفيذها وان تحمي وتدعم الصحفيين الحقيقيين، وليس الفضائيين الذين ينهشون بجسد صاحبة الجلالة.

لو سألنا اليوم أي مواطن عراقي عن رأيه وهو يسمع أن الصحافة استطاعت أن تزيح مسؤول عراقي من منصبه، وأنها تمكنت من وضع سراق اموال الكهرباء خلف القضبان، وان الدولة استطاعت ان تعيد مئات المليارات دخلت جيوب حيتانٍ السياسة، فقد يموت قهراً أو ضحكاً، ما ذنب الصحافة يا سادة، اذا قررت نقابتها العتيدة استبدال السيد النائب بالسيد النقيب وتنصيب النقيب نائباً.